

النشرة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"... خاصة بالأعضاء

العدد الثالث والعشرون السنة الثامنة والعشرون ديسمبر (النصف الأول) ١٩٩٢

رأينا

بسم الله الرحمن الرحيم

الانتفاضة
العبور السادس حتى النصر

■ تعبر الانتفاضة الجبارة لشعبنا الفلسطيني البطل عامها السادس بثقة راسخة وعزيمة تتشح بارادة شعبنا العظيم. ويجيء هذا العبور الواثق في وقت بلغت فيه محاولات الامبرياليين والصهاينة أوجها لضرب القضية الفلسطينية وتصفيتها.

ولكن الرد المباشر لابطال الانتفاضة كان المزيد من التصعيد والمزيد من التركيز على أهداف نوعية، والانتقال الكمي والنوعي الى المصادمات البطولية فازداد خلال العام الماضي دور المطلوبين من شباب الانتفاضة الذين تجاوزوا دور الحجر الى السكين والمولوتوف والرشاش والقنبلة، وسطر هؤلاء الابطال بدمائهم ملامح بطولة، تضاف باعتزاز الى السجل النضالي الناصع لحركتنا وثورتنا. لقد ظن أعداؤنا ان باستطاعتهم بالشروط المجحفة التي فرضت على منظمة التحرير الفلسطينية، عبر ممر اجباري تحت شعار ما أسموه مسيرة السلام، لقد ظنوا ان روح المجابهة الانتفاضية ستذوي في نفوس الشباب الى درجة الاضمحلال. وان الاختلافات بين مواقف القابلين والرافضين ستجر الفلسطينيين في الارض المحتلة الى اقتتال داخلي من شانه أن يضع نهاية للانتفاضة على أيدي ابنائها. لقد فات أعداؤنا الامبرياليين والصهاينة ان تجربة الديمقراطية الفلسطينية التي تعززت في غابة البنادق قادرة باستمرار على تفعيل الكوابح التي تمنع الانزلاق للاقتتال الذي يخططه الاعداء، وان الوعي الفلسطيني المترسخ والمستمر بهدفه التحرري وسبيله النضالي لتحقيق هذا الهدف.. ودور سلاح الوحدة الوطنية فيه، هذا الوعي تحدد منذ البداية من التناقض الرئيسي، ضد العدو الصهيوني. فكان شعار حركتنا المعبرة عن روح الوحدة

البقية ص 22

لجنة الرقابة الحركية وحماية العضوية

الحلقة السابعة

■ تناول الباب السادس من نظام هذه اللجنة امر اجتماعاتها في ثلاث مواد هي (١٤)، (١٥)، (١٦). وقد جاء نص المادة (١٤):

"مادة (١٤): تجتمع اللجنة مرة كل اسبوعين في دورة انعقاد عادية بدعوة من رئيسها او نائبه اثناء غيابه".

تقرر هذه المادة أمرين: الاول وهو وجوب الاجتماع الدوري العادي للجنة كل اسبوعين مرة، أي ضعف ما حدده النظام لاجتماعات اللجنة المركزية، وهو أمر منطقي ومناسب لمواكبة العمل في ضوء واقع الحركة وقرارات اللجنة المركزية، التي يجب ان تبلغ بها لجنة الرقابة الحركية وحماية العضوية اولا باول وعلى أساس اختصاصها.

الثاني وهو أن الدعوة للاجتماع العادي يوجهها رئيس اللجنة أو نائبه أثناء غيابه، وهو الأمر الذي يؤكد امكانية اجتماع اللجنة بدون رئيسها. ويبدو ان التأكيد هنا بقصد تجاوز المعنى الذي يمكن ان يتحقق من كون الرئيس منتخبا من المؤتمر العام أصالة.

بالعموم يمكن القول ان القاعدة وفقا لنظام الرقابة الحركية وحماية العضوية هو انها تجتمع اجتماعاتها العادية بدعوة من الرئيس أو نائبه في حال غيابه. وهو ما يؤكد النقطتين: امكانية الاجتماع العادي بدون الرئيس، وامكانية توجيه الدعوة من نائبه في حال غيابه.

وقد جاءت المادة (١٥) لتحدث تخصيصا أو استثناءا لهذه القاعدة في حالة الاجتماع الطارىء. وتنص المادة (١٥):

"مادة (١٥): يجوز دعوة اللجنة الى اجتماع طارىء لبحث أمور هامة تستدعي معالجات سريعة بدعوة من رئيسها أو بطلب من اللجنة المركزية".

يعتبر هذا النص بالنسبة لنص المادة التي سبقته من قبيل الخاص بالنسبة للعام لانه ذكر جهة الحق بالدعوة على سبيل الحصر للرئيس أو بطلب من اللجنة المركزية على غير ما ورد في المادتين (١٣) و(١٤) ويفهم من النص:

أولا: امكانية الدعوة لاجتماعات طارئة اضافة الى الاجتماعات العادية.

ثانيا: ان هذه الدعوة الطارئة تتم بناءا على أمور هامة تستدعي معالجات سريعة.

ثالثا: حق الدعوة للاجتماع الطارىء يمكن أن يفهم حصره برئيس اللجنة دون نائبه على أساس الخاص والعام.

رابعا: يمكن دعوة اللجنة بطلب من اللجنة المركزية سواء بحضور الرئيس أو بغيابه، وفي حالة الغياب من البديهي أن نائبه يترأس الاجتماع أي أنه يمتلك حق ترؤس الاجتماع.

قضايا تنظيمية

قضايا تنظيمية

خامسا: يفهم من هذا النص اعطاء ميزة خاصة للرئيس في حال الاجتماعات للأمور الموصوفة بالنص وهو ما كان يجب البناء عليه بضرورة ان يكون الرئيس حاضرا. وذلك على عكس ما يسمح بتفسيره غياب النص المحدد بهذا الأمر.

وختاما لهذا الباب جاءت المادة (١٦) ونصها:

"مادة (١٦): يكتمل النصاب في اجتماع اللجنة بحضور ثلثي أعضائها وتؤخذ القرارات بالأغلبية المطلقة لعدد أعضاء اللجنة".

تتكون اللجنة من ستة أعضاء اضافة الى الرئيس، ونصاب الثلثين في هذه الحالة هو حضور خمسة من ما مجموعه سبعة أعضاء. أما القرارات فتؤخذ بالأغلبية المطلقة لعدد السبعة وهو عدد أعضاء اللجنة.

أي أن قرارات اللجنة في كل الظروف يجب أن تؤخذ باربعة أصوات على الأقل، وهو ما يعني أربعة أخماس الثلثين في حال اقتصار الحضور على الثلثين.

ان هذا التشدد لمصلحة حصانة القرارات ولمصلحة أن لا يصبح العدد الأقل في اللجنة هو صاحب قرار خاصة في ظل امكانية اجتماعها بدون الرئيس.

ومن جهة أخرى فان هذا التشدد يمكن ان يكون معيقا للعمل في حال اقتضاء مهام اللجنة كثرة غياب بعض أعضائها، مما يجعل الاقلية داخل الاجتماع، أي اثنان من خمسة، تملك القدرة على التعطيل حتى لو كان رئيس اللجنة أحد الثلاثة الآخرين الموافقين. ويبدو أن واضعي نظام اللجنة جعلوا اولوية الاعتبار للعامل الاول على العامل الثاني.

وتضمن الباب السابع مجالات عمل اللجنة في ثلاث مواد أيضا وهي المواد (١٧)، (١٨)، (١٩). وقد نصت المادة (١٧):

"مادة (١٧): تشمل مجالات عمل اللجنة ما يلي:

أ- الساحات والاقاليم التنظيمية.

ب - القوات العسكرية التابعة للحركة.

ج - الاجهزة المركزية والادارية المختلفة".

والمقصود بمجالات عملها هو دائرة اختصاصاتها من حيث محل الاختصاص، وقد شملت هذه الدائرة ثلاثة مجالات وفقا للترتيب:

الاول: هو المجال التنظيمي سواءا في دائرة الساحات أو الاقاليم التنظيمية، ويبدو أن كلمة الساحات يمكن تفسيرها حيث يوجد امتداد تنظيمي سواءا بما يتجاوز نطاق الاقاليم أو بما يقصر عن هذا النطاق. مع أن باعث وضعها يمكن ان يفسر أن المقصود منه هو تسمية الساحات وفقا لتوزيع القوات المتبع في واقع الأمر.

لكن نص البند (ب) ينبغي أن يختزل هذا المعنى، لان البند (ب) يتضمنه بل ويمكن أن يتضمنه ويتضمن ما يزيد عليه.

الثاني: وهو القوات العسكرية التابعة للحركة، ويتضمن هذا الأمر القوات العسكرية من حيث التشكيلات الفتحوية، ومن حيث تضمن الأطر الفتحوية للعسكريين، ومن حيث الامتداد الفتحوي العسكري في جيش التحرير الوطني أو أية تشكيلات عسكرية أخرى.

ومن الطبيعي أن يكون الاختصاص من حيث طبيعته مختلفا في كل حالة من هذه الحالات. لانه في حالة التشكيلات الفتحوية يمتلك النطاق على التشكيل والأفراد والأعمال ضمن الاصول.

وفي حالة المشاركة العسكرية في الاطر فانه يمتلك النطاق على عمل الاطر وهم من ضمنها، وعليهم بصفتهم اعضاءا في هذه الاطر.

أما في حالة الامتداد الفتحوي فانه يمتلك النطاق على الفتحويين كأعضاء أو كأطر فتحوية خاصة ضمن هذا التشكيل ويجب أن تؤدي واجبها وتنفذ توجهات وقرارات الحركة ضمن تشكيلها.

الثالث: وهو الاجهزة المركزية والادارية المختلفة، والتي يمكن أن تعني كافة المؤسسات وأجهزة العمل الحركية المركزية وما يتبعها وما يمكن أن يكون في حكمها. ويتضمن نطاق الاختصاص في هذه الحالة الهيكل والاعضاء والاعمال ضمن الاصول.

وفي ضوء ذلك ينشأ السؤال، هل يشمل اختصاص اللجنة أداء الحركة لمهامها وتنفيذها لسياستها وقراراتها في دائرة منظمة التحرير الفلسطينية والمنظمات الشعبية، وحتى الدور الخارجي للحركة في المواقع التي يمكن أن تتماثل على أساس القياس.

ان هذا الامر بحاجة الى بعض التفصيل من أجل دقة الاستنتاجات. فمما لاشك فيه أن تنفيذ سياسة

خامسا: يفهم من هذا النص اعطاء ميزة خاصة للرئيس في حال الاجتماعات للأمور الموصوفة بالنص وهو ما كان يجب البناء عليه بضرورة ان يكون الرئيس حاضرا. وذلك على عكس ما يسمح بتفسيره غياب النص المحدد بهذا الأمر.

وختاما لهذا الباب جاءت المادة (١٦) ونصها:

"مادة (١٦): **يكتمل النصاب في اجتماع اللجنة بحضور ثلثي أعضائها وتؤخذ القرارات بالأغلبية المطلقة لعدد أعضاء اللجنة**".

تتكون اللجنة من ستة أعضاء اضافة الى الرئيس، ونصاب الثلثين في هذه الحالة هو حضور خمسة من ما مجموعه سبعة أعضاء. أما القرارات فتؤخذ بالأغلبية المطلقة لعدد السبعة وهو عدد أعضاء اللجنة.

أي أن قرارات اللجنة في كل الظروف يجب أن تؤخذ باربعة أصوات على الأقل، وهو ما يعني اربعة أخماس الثلثين في حال اقتصار الحضور على الثلثين.

ان هذا التشدد لمصلحة حصانة القرارات ولمصلحة أن لا يصبح العدد الاقل في اللجنة هو صاحب قرار خاصة في ظل امكانية اجتماعها بدون الرئيس.

ومن جهة أخرى فان هذا التشدد يمكن ان يكون معيقا للعمل في حال اقتضاء مهام اللجنة كثرة غياب بعض أعضائها، مما يجعل الاقلية داخل الاجتماع، أي اثنان من خمسة، تملك القدرة على التعطيل حتى لو كان رئيس اللجنة أحد الثلاثة الآخرين الموافقين. ويبدو أن واضعي نظام اللجنة جعلوا اولوية الاعتبار للعامل الاول على العامل الثاني.

وتضمن الباب السابع مجالات عمل اللجنة في ثلاث مواد أيضا وهي المواد (١٧)، (١٨)، (١٩).

وقد نصت المادة (١٧):

"مادة (١٧): **تشمل مجالات عمل اللجنة ما يلي:**

أ. الساحات والاقاليم التنظيمية.

ب - القوات العسكرية التابعة للحركة.

ج - الأجهزة المركزية والادارية المختلفة".

والمقصود بمجالات عملها هو دائرة اختصاصاتها من حيث محل الاختصاص، وقد شملت هذه الدائرة ثلاثة مجالات وفقا للترتيب:

الأول: هو المجال التنظيمي سواءا في دائرة الساحات أو الاقاليم التنظيمية، ويبدو أن كلمة الساحات يمكن تفسيرها حيث يوجد امتداد تنظيمي سواءا بما يتجاوز نطاق الاقاليم أو بما يقصر عن هذا النطاق. مع أن باعث وضعها يمكن ان يفسر أن المقصود منه هو تسمية الساحات وفقا لتوزيع القوات المتبع في واقع الأمر.

لكن نص البند (ب) ينبغي أن يختزل هذا المعنى، لان البند (ب) يتضمنه بل ويمكن أن يتضمنه ويتضمن ما يزيد عليه.

الثاني: وهو القوات العسكرية التابعة للحركة، ويتضمن هذا الأمر القوات العسكرية من حيث التشكيلات الفتحوية، ومن حيث تضمن الأطر الفتحوية للعسكريين، ومن حيث الامتداد الفتحوي العسكري في جيش التحرير الوطني أو أية تشكيلات عسكرية أخرى.

ومن الطبيعي أن يكون الاختصاص من حيث طبيعته مختلفا في كل حالة من هذه الحالات. لانه في حالة التشكيلات الفتحوية يمتلك النطاق على التشكيل والأفراد والأعمال ضمن الاصول.

وفي حالة المشاركة العسكرية في الاطر فانه يمتلك النطاق على عمل الاطر وهم من ضمنها، وعليهم بصفتهم اعضاءا في هذه الاطر.

أما في حالة الامتداد الفتحوي فانه يمتلك النطاق على الفتحويين كأعضاء أو كأطر فتحوية خاصة ضمن هذا التشكيل ويجب أن تؤدي واجبها وتنفذ توجهات وقرارات الحركة ضمن تشكيلها.

الثالث: وهو الاجهزة المركزية والادارية المختلفة، والتي يمكن أن تعني كافة المؤسسات وأجهزة العمل الحركية المركزية وما يتبعها وما يمكن أن يكون في حكمها. ويتضمن نطاق الاختصاص في هذه الحالة الهيكل والاعضاء والاعمال ضمن الاصول.

وفي ضوء ذلك ينشأ السؤال، هل يشمل اختصاص اللجنة أداء الحركة لمهامها وتنفيذها لسياستها وقراراتها في دائرة منظمة التحرير الفلسطينية والمنظمات الشعبية، وحتى الدور الخارجي للحركة في المواقع التي يمكن أن تتماثل على أساس القياس.

ان هذا الامر بحاجة الى بعض التفصيل من أجل دقة الاستنتاجات. فمما لاشك فيه أن تنفيذ سياسة

الحركة في هذه النطاقات هو أحد مهام وأعمال اللجنة المركزية، والتي من اختصاص هذه اللجنة تحقيق الرقابة عليها.

وبالتالي وبالسلطة غير المباشرة فان لهذه اللجنة دور ينسحب، ليدخل في نطاقه بعض أبعاد العمل في هذه المواقع أو الدوائر ناهيك عن البعد الناشيء عن عضوية أعضاء الحركة فيها.

ولكن لكي لا يكون هناك تداخل في الاختصاص، بحيث ينتقل نطاق الرقابة من طبيعة الرقابة الى التدخل في اختصاص التنفيذ، فان هذه السلطة يجب أن يكون لها مدخلان:

الأول: وهو قرارات اللجنة المركزية والمجلس الثوري والاطر الحركية بما فيها المكاتب الحركية للمنظمات الشعبية.

والثاني: وهو السلطة على أعضاء الحركة من زاوية العضوية.

تأتي بعد ذلك المادتان والتي يبدو أن ارتباط موضوعيهما بعنوان هذا الباب هو ارتباط ضعيف، فنص المادة (١٨) يتصل بالصلاحيات والتشكيل أكثر مما يتصل بمجالات العمل، وكذلك فان نص المادة (١٩) يتصل بالمهام والصلاحيات أكثر مما يتصل بهذا الباب.

على العموم فان نص هاتين المادتين هو:

"مادة (١٨) **تقوم اللجنة بتوزيع المهام بين أعضائها ويجوز لعضو اللجنة الاضطلاع بأكثر من مهمة ويكون مسؤولا أمام اللجنة عن متابعتها.**

مادة (١٩): **تضع اللجنة خطة العمل الخاصة بها ووسائل تنفيذها**".

وتناول الباب الاخير وهو الباب الثامن موضوع الاحكام العامة في ثلاث مواد أيضا هي: (٢٠)، (٢١)، (٢٢).

وقد جاءت المادة (٢٠) كمادة أصولية، أي تتعلق بأصول العمل ونصها:

"مادة (٢٠): **لجنة الرقابة الحركية لا تتخطى الاطر والمراتب القيادية عند معالجتها للقضايا والمشكلات. ويتم انجاز العمل الميداني للرقابة بالتنسيق والتعاون الكاملين مع الاطر والمراتب القيادية في الحركة**".

وقد ركزت هذه المادة على مبدأين: الأول، وهو عدم التجاوز والثاني وهو التنسيق أثناء العمل. ويلاحظ أن المبدأ الاول أصولي مستمد من نصوص النظام الاساسي، بينما المبدأ الثاني فانه أصولي مستمد من معاني النظام وقواعد العمل الحركي، ومقتضيات أداء اللجنة لمهامها.

أما المادة (٢١) فقد أعطت للجنة الرقابة الحركية استثناءا خاصا يعطيها مرونة خاصة في العمل ضمن ساحة محددة انطلاقا من خصائص هذه الساحة وخاصة ضروراتها الامنية وطبيعة أداء المهمات فيها بل وطبيعة بناء التشكيلات أيضا وهي ساحة الأرض المحتلة.

وقد جاء نص المادة:

"مادة (٢١): للجنة الرقابة الحركية وحماية العضوية أن تحدد الاسلوب الذي يناسب الظروف الخاصة بالارض المحتلة بما يحقق الاستفادة من الرقابة الحركية وحماية العضوية".

والمعنى من العبارة الاخيرة وهي: "بما يحقق الاستفادة من الرقابة الحركية وحماية العضوية" هو بما يحقق قيام هذه اللجنة بدورها في مجال الأرض المحتلة ضمن أصول عملها واختصاصاتها.

وقد جاءت المادة الاخيرة وهي المادة (٢٢) لتقرر وجوب التنسيق بينها وبين لجنة الرقابة المالية، وأساس هذا التنسيق أي بما يحقق حماية حقوق الاعضاء. ونصها:

"مادة (٢٢): **يتم التنسيق بين لجنتي الرقابة الحركية والرقابة المالية بما يحقق حماية حقوق الاعضاء**".

وقد جاءت العبارة الاخيرة "بما يحقق حماية حقوق الاعضاء" وكأنها تحصر التنسيق بين اللجنتين في هذا النطاق. لكن التفسير المقصود هو بما يخصص التنسيق في هذا النطاق. وعليه فان التنسيق بين اللجنتين بما يحقق حماية حقوق الاعضاء، والمصلحة الحركية ضمن الاصول وفي نطاق اختصاص اللجنتين.

بهذه المادة اختتم نظام الرقابة الحركية وحماية العضوية وقد تلتها ملاحظة تنويه بدون عنوان حول اقرار هذا النظام واللجنة التي أقرته، وهو ما يمكن أن يجعل هناك امكانية لمراجعة هذا النظام على أساس القرار الذي أناط باللجنة المذكورة مهمة اقراره وهي اللجنة الخاصة المكلفة من المجلس الثوري، والمفصل تشكيلها في التنويه المشار اليه ■

الحركة في هذه النطاقات هو أحد مهام وأعمال اللجنة المركزية، والتي من اختصاص هذه اللجنة تحقيق الرقابة عليها.

وبالتالي وبالسلطة غير المباشرة فان لهذه اللجنة دور ينسحب ليدخل في نطاقه بعض أبعاد العمل في هذه المواقع أو الدوائر ناهيك عن البعد الناشيء عن عضوية أعضاء الحركة فيها.

ولكن لكي لا يكون هناك تداخل في الاختصاص، بحيث ينتقل نطاق الرقابة من طبيعة الرقابة الى التدخل في اختصاص التنفيذ، فان هذه السلطة يجب أن يكون لها مدخلان:

الأول: وهو قرارات اللجنة المركزية والمجلس الثوري والاطر الحركية بما فيها المكاتب الحركية للمنظمات الشعبية.

والثاني: وهو السلطة على أعضاء الحركة من زاوية العضوية.

تأتي بعد ذلك المادتان والتي يبدو أن ارتباط موضوعيهما بعنوان هذا الباب هو ارتباط ضعيف، فنص المادة (١٨) يتصل بالصلاحيات والتشكيل أكثر مما يتصل بمجالات العمل، وكذلك فان نص المادة (١٩) يتصل بالمهام والصلاحيات أكثر مما يتصل بهذا الباب.

على العموم فان نص هاتين المادتين هو:

"مادة (١٨) تقوم اللجنة بتوزيع المهام بين أعضائها ويجوز لعضو اللجنة الاضطلاع بأكثر من مهمة ويكون مسؤولا أمام اللجنة عن متابعتها.

مادة (١٩): تضع اللجنة خطة العمل الخاصة بها ووسائل تنفيذها".

وتناول الباب الاخير وهو الباب الثامن موضوع الاحكام العامة في ثلاث مواد أيضا هي: (٢٠)، (٢١)، (٢٢).

وقد جاءت المادة (٢٠) كمادة أصولية، أي تتعلق بأصول العمل ونصها:

"مادة (٢٠): لجنة الرقابة الحركية لا تتخطى الاطر والمراتب القيادية عند معالجتها للقضايا والمشكلات. ويتم انجاز العمل الميداني للرقابة بالتنسيق والتعاون الكاملين مع الاطر والمراتب القيادية في الحركة".

وقد ركزت هذه المادة على مبدأين: الأول، وهو عدم التجاوز والثاني وهو التنسيق أثناء العمل. ويلاحظ ان المبدأ الاول أصولي مستمد من نصوص النظام الاساسي، بينما المبدأ الثاني فانه أصولي مستمد من معاني النظام وقواعد العمل الحركي، ومقتضيات أداء اللجنة لمهامها.

أما المادة (٢١) فقد أعطت للجنة الرقابة الحركية استثناءا خاصا يعطيها مرونة خاصة في العمل ضمن ساحة محددة انطلاقا من خصائص هذه الساحة وخاصة ضروراتها الامنية وطبيعة أداء المهمات فيها بل وطبيعة بناء التشكيلات أيضا وهي ساحة الأرض المحتلة.

وقد جاء نص المادة:

"مادة (٢١): للجنة الرقابة الحركية وحماية العضوية أن تحدد الاسلوب الذي يناسب الظروف الخاصة بالارض المحتلة بما يحقق الاستفادة من الرقابة الحركية وحماية العضوية".

والمعنى من العبارة الاخيرة وهي: "بما يحقق الاستفادة من الرقابة الحركية وحماية العضوية" هو بما يحقق قيام هذه اللجنة بدورها في مجال الأرض المحتلة ضمن أصول عملها واختصاصاتها.

وقد جاءت المادة الاخيرة وهي المادة (٢٢) لتقرر وجوب التنسيق بينها وبين لجنة الرقابة المالية، وأساس هذا التنسيق أي بما يحقق حماية حقوق الاعضاء. ونصها:

"مادة (٢٢): يتم التنسيق بين لجنتي الرقابة الحركية والرقابة المالية بما يحقق حماية حقوق الاعضاء".

وقد جاءت العبارة الاخيرة "بما يحقق حماية حقوق الاعضاء" وكأنها تحصر التنسيق بين اللجنتين في هذا النطاق. لكن التفسير المقصود هو بما يخصص التنسيق في هذا النطاق. وعليه فان التنسيق بين اللجنتين بما يحقق حماية حقوق الاعضاء، والمصلحة الحركية ضمن الاصول وفي نطاق اختصاص اللجنتين.

بهذه المادة اختتم نظام الرقابة الحركية وحماية العضوية وقد تلتها ملاحظة تنويه بدون عنوان حول اقرار هذا النظام واللجنة التي اقرته، وهو ما يمكن أن يجعل هناك امكانية لمراجعة هذا النظام على أساس القرار الذي أناط باللجنة المذكورة مهمة اقراره وهي اللجنة الخاصة المكلفة من المجلس الثوري، والمفصل تشكيلها في التنويه المشار اليه ■

موضوعات من الإنتفاضة (٢٩)

الهيبة التنظيمية.. بين الشكل والجوهر

■ يتزايد الحديث عن هيبة التنظيم أثناء المشكلات الداخلية، أو الصراع بين التنظيمات ويكون القصد من وراء ذلك، اما تبريرا لموقف تنظيمي قد يكون خاطئا، أو تفسيرا لأسباب حصول مشكلة. كما أنه يشكل وسيلة للاقناع بسلامة التصرف ازاء الحدث موضوع النقاش والتعبئة باتجاه تكريس هذا التصرف أو الموقف وتبنيه.

وقد برز هذا الأمر بصورة واسعة عندما كان يتم الحديث عن عمليات القتل والتحقيق والملاحقة التي تجري في الأرض المحتلة والتي برزت كظواهر خطرة في بعض الأحيان. حيث كان الرد غالبا بأن المحافظة على هيبة التنظيم وضبط الشارع تقتضي ذلك بالاضافة الى أسباب أخرى. وهكذا الحال عندما تتفاقم الأزمة بين التنظيمات.

وقبل الدخول الى التفاصيل لابد من التأكيد على أهمية الهيبة التنظيمية، كما لابد من التأكيد على أن التنظيم هو سلطة الشعب، وليس سلطة على الشعب. وان أسلوب التعاطي مع المشكلات والتناقضات داخل صفوف الشعب، هو بالضرورة مختلف تماما عن أسلوب التعامل مع العدو.

ومن الملاحظ أن هناك خلل عند الكثيرين فيما يتعلق بمسألة هيبة التنظيم، سواء من حيث مفهومها، أو شروط تحققها، ومن هنا تحصل الاشكالية. ولهذا فان تحديد هذه المسألة بدقة ووضوح، تأتي على درجة عالية من الأهمية، ولأنها كذلك، باعتبارها من الشروط الأساسية في المشروع الثوري، ولكونها مؤشر قوة أو ضعف، وكي لا تختلط الأمور وتضيع المعايير فانه يجب التعامل معها بكل وعي وجدية وعمق.

والهيبة التنظيمية هي تعبير عن درجة عالية من الاقتناع الشعبي بالتنظيم، والشعور الكبير بالاحترام والتقدير له، سواء من قبل الشعب، أو من قبل باقي التنظيمات وان اختلفت في الرأي السياسي أو غيره مع التنظيم، أو داخل التنظيم نفسه ولا يقتصر الأمر على هذا، بل يتجاوزه الى العدو نفسه خشية ورهبة. وهي تعني بالتالي حالة من الالتفاف والتفاعل الجماهيري

الانتفاضة الانتفاضة

الواسع حول التنظيم، أو الانخراط فيه، ويكون ذلك ناشئا عن حالة الاقتناع العالي لدى الجمهور بالتنظيم، بشكل يؤدي الى منحه الثقة، ويدفع بالشعب الى السير خلفه بكل أمان واطمئنان نحو تحقيق الأهداف والغايات. وينشأ هذا الأمر من خلال الممارسة العملية وعبر طريق طويل تشقه تضحيات الرواد والمناضلين وعطاءاتهم، أولا في مواجهة العدو، وثانيا في التعاطي مع الشعب واحترامه واحترام تراثه وتقاليده، ومن خلال التوازن وسعة الأفق أثناء التعامل مع القضايا المختلفة.

ولكي يصبح هذا الأمر ملموسا فانه مشروط بتحقيق جملة من المسائل والشروط العملية وهي بالتالي (الهيبة) ليست مسالة نظرية أو معنوية فقط، كما أنها لا تعكس رغبة أو مزاجا، وهي بالنتيجة محصلة عمل جماعي جاد دؤوب ومتواصل ومن أبرز هذه الشروط التالي:

١- التراث والتاريخ النضالي للتنظيم

وهو ما يعبر عنه بشلال الدم، وقوافل الشهداء في معركة الثورة ضد العدو، فعلى هذا الطريق ومن خلاله تنمو وتتطور الهيبة الشخصية، وأيضا التنظيمية، وبشكل تدريجي، ولهذا السبب فان الجماهير تحتاج الى وقت طويل كي تنزع ثقتها بالتنظيم على الرغم من العيوب والأمراض التي يمكن أن تصيب الجسم التنظيمي، كما هو الحال بالنسبة لنا الآن. فعلى الرغم من العيوب والسلبيات التي علقت بنا، الا أن الشعب لازال متمسك بنا، ولازالت فتح تتبوأ موقعها الريادي. وذلك لكون الجماهير تستلهم موقفها تجاه فتح من خلال ربع قرن من التضحيات والنضال الصعب الذي ضحت فيه فتح بخيرة قياداتها وكوادرها ومناضليها، وشاركها الشعب بأبنائه ونضالاته هذه التضحية ومن هنا تتولد القناعة لدى الشعب بأن هذا التنظيم أمينا على تحمل المسؤولية كما دلت التجربة العملية.

٢- الخط السياسي

يجب أن يتأكد الشعب ويطمئن الى أن التنظيم يعبر من خلال خطه السياسي ومواقفه عن مصالحه وأهدافه، ويرى بأن هذه المصالح تتحقق، أو في طريقها الى التحقق عبر هذا التنظيم كي يمنحه الثقة ويسلمه قيادة المستقبل.

٣- احترام الجماهير

على التنظيم أن يجسر الانطباع لدى الشعب، وعبر الممارسة العملية ودائما، بأنه هو وأعضائه خداما للشعب، وليس حكاما ولا ظلاما له، وأن هدف التنظيم الأول والأخير هو تحقيق المصالح العليا للشعب، وليس المصالح الضيقة أو الحزبية للتنظيم أو قيادته.

٤- العلاقة داخل صفوف التنظيم

ان تماسك التنظيم وقوة بنيانه الداخلي، ومدى الانضباط والتربية التنظيمية الصحيحة التي تسود صفوفه وأبنائه، والتي تظهر مدى تآخيهم وتفانيهم تجاه بعض، ومن ثم تجاه الشعب. تشكل مصدر قوة كبيرة للتنظيم، وعنصر ارتياح لدى الشعب، هذا بالاضافة الى السمعة الطيبة أو المسلك المستقيم الذي يتصف به أعضاء التنظيم وقياداته.

٥- التميز بسعة الصدر، وسعة الأفق، وبعد النظر، وحسن تقدير الموقف وأخذ القرار الملائم

على التنظيم أن يثبت دائما أنه قادر على التعامل مع الأحداث بكل حكمة واتزان، وأن يثبت مصداقيته ونجاحاته أيضا، بعيدا عن التخبط أو التقلب في المواقف التي تظهر التنظيم وكأنه يبحث عن تحقيق مصلحة أعضائه، بعيدا عن المصلحة الوطنية.

واذا ما توفرت هذه الشروط، وأخرى غيرها، فان التنظيم يصبح مصدر ثقة واقتناع ومصداقية بالنسبة الى الجماهير، فيفرض وجوده في الشارع بالقناعة، وعلى نحو ما ذكر. وعندها فانه لن يكون مضطرا الى فرض رأيه ونفسه بالقوة أو التهديد، أو بالتصارع مع الآخرين أو نعتهم بأبشع الصفات.

ويخطىء أولئك الذين يعتقدون بأن الهيبة تتحقق بغير هذه الطريقة، فممارسة السلطة على الشعب والتسلط عليه، ليست طريقا صحيحا لفرض الهيبة، بل انها تتسبب في تلاشيها. كما أن العمل على كسب الأعداد من الناس كيفما كان وبأي ثمن لا يفيد أيضا، اذا لم يكن هؤلاء مسلحين بكل ما ذكرناه سابقا، وغني عن القول أن المال لا يبني تنظيم مهاب، ولكنه قد يشكل مفسدة للتنظيم، وسببا في الاساءة الى سمعته خاصة في غياب المراقبة والمحاسبة، أما الصراع مع الآخرين فانه

الانتفاضة الانتفاضة

يشكل أخطر الطرق لفرض الهيبة وكسب الشعب، خاصة اذا ما تطور الصراع وتكرر. فالصراع الداخلي يعبر أولا عن حالة ضعف، كما أنه ينحرف بعملية الصراع مع العدو نحو الداخل، فيؤدي الى تبديد الجهود وهدر الطاقات وتفسيخ الصف، بدلا من توحيده وتجميع الطاقات لمواجهة العدو. وبهذا فان الصراع يغدو مصدر قلق، ومدعاة يأس واحباط وخيبة أمل بالنسبة للجماهير، فيخسر الجميع، ولا يكسب الا العدو، فالصراع يؤدي الى التراجع في المعنويات والفعاليات ويطبع الجو بالمرارة ويدفع بالناس الى الانفضاض من حول الثورة.

وبعد كل ما ذكرناه فاننا نقول بأن طريق القوة والهيبة ليس ممهدا بالورود والأزهار ولكنه يعبد بالدم والتضحيات في المواجهة مع العدو، وبحسن العلاقة مع الجماهير، والمصداقية في التعامل معها، وبالقوة والتماسك داخل صفوف التنظيم، والنظرة الأخوية للآخرين. وفي حالة فتح كتنظيم طليعي قائد، فان عليها تحمل أخطاء الآخرين وطعناتهم أحيانا لأنها أم الولد. ولن يسمى هذا تخاذلا ولن يكون كذلك في نظر الشعب، انه احساس بالمسؤولية، وترفع عن الحساب الفئوي الضيق ووسيلة لدرء الفتنة. لذلك فان علينا العمل على تجنب الصراع كلما أمكن ذلك، والعمل على احتوائه وحصره اذا حصل.

وعلينا أن نعترف بأن هناك أخطاء داخل التنظيم، وهذا أمر طبيعي وليس اكتشافا خارقا كما أن علينا الاقرار أيضا بأن التنظيم ليس وحده في الشارع، وأنه قد يدفع دفعا نحو الخطأ، أو مصارعة الآخرين وهذا وارد أيضا ولكن الحاسم من بين ذلك كله، هو الاستمرار في التمسك بالخط الصحيح ازاء كل ذلك بعيدا عن الاستسلام للتسرع وردود الفعل أو الحساب قصير النظر، والتحلي بأقصى درجات الاحتمال وسعة الصدر.

وفي هذا السياق فاننا نقول، من لا يستطيع رؤية أخطائه وعيوبه والاعتراف بها، بالقدر الذي يرى فيه ايجابياته ونجاحاته ويعتز بها، ليس جديرا بالثقة، وبالتالي لا مستقبل له. والخلل قائم، والاختلاف موجود، ولن نصل الى حالة الكمال، ولكن علينا بالمقابل أن نجعل المصلحة العليا لشعبنا هي التي تقرر سياساتنا وخطواتنا ومواقفنا وليس أي شيء آخر.

ومن هنا فان علينا ان نولي المراقبة والمراجعة والتقييم اهتماما زائدا بهدف المحافظة على السير في الطريق الصحيح، مستفيدين من تجارب الماضي ودروسه.

وفي هذا السياق، فان علينا أن نلاحظ شكلين في العمل التنظيمي (السري، العلني) ولكل منهما طريقته وأسلوبه في تحقيق الهيبة، فللتنظيم السري هيبته وسحره بالنسبة للجماهير عامة وللشباب الصغار خاصة، تلك التي تفرضها نجاحاته وأعماله البطولية، وتساعدها في ذلك سرية أعضائه وقياداته التي تخفي عيوب بعضهم، وتقلل من احتكاكهم بالناس وما ينشأ عن ذلك من مشكلات بينما يعاني التنظيم العلني، خاصة في ظل مراحل الركود، أو الفشل، والتراجع من أمراض القيل والقال والثرثرة، والدس والنميمة، والتآمر، والبحث عن الذات، والتراجع عن تنفيذ المهام الصعبة ومظاهر الفساد الأخرى، وكل هذا يشكل أرضية خصبة، وتربة صالحة لتراجع الهيبة التنظيمية في أعين الجماهير وهذا ما يحصل عندما تعطى الأولوية للصراع الداخلي، أو للبحث عن الذات والمصلحة والركود.

وعند ذلك فان علينا أن ننتقل بالحالة من الركود الى الفعل، وان نضع برامج العمل والتوعية والتعبئة للمناضلين، تلك الكفيلة بمساعدتهم على الاستمرار في السير في الطريق الصحيح، والتقليل بالتالي من الآثار السلبية لهذه المظاهر عليهم. ولا يغيب عن بالنا أن العدو وعملائه جاهزون في مثل هذه الأجواء الموبؤة لنشر الشائعات وتكبير السلبيات والأخطاء، وتفجير الصراعات.

واذا كان الأمر كذلك فان علينا القول وبصوت عال بأننا نمر الآن بمرحلة تراجع وجزر، وبالتالي فان مكانة فتح وهيبتها في تراجع أيضا، وعلينا أن نتحمل المسؤولية لاختصار هذه المرحلة، وتسريع الخروج منها قدر الامكان بتشديد النضال وليس أي شيء آخر غيره.

وان أخطر ما في الأمر الآن هو الاختلاط بين المسائل، فترى الجميع يتحدثون بنفس اللهجة، ويظهرون نفس الدرجة من الحرص على التنظيم وعلى

الإنتفاضة

المصلحة العامة، بينما بعضهم غارق في الوحل، وهذا مصدر ارتباك وقلق بحد ذاته، فلم يعد هناك فرق بين من يتودد للقائد، وبين من يبحث عن مكسب أو موقع أو غاية خاصة، وبين من يتمزق ألما وهو يرى المصلحة العامة تداس في الوحل.

أما أسباب التراجع التي نراها فلاشك أنها تعود في أسبابها الى ما ظهر علينا من عيوب وعوامل وهن وضعف، تصل في بعض الاحيان الى مستوى الأمراض المزمنة الخطرة من جهة، والى الظروف العامة الصعبة التي تمر بها المنطقة من جهة أخرى. واذا كانت لدينا القناعة بأن نظريتنا لازالت صالحة للعمل وهي فعلا صالحة، فأن هذا الامر يجب أن يمنحنا الحوافز والقوة، وأن يشكل لنا معين عطاء للاستمرار في تأدية دورنا وواجبنا النضالي كتنظيم طليعي رائد.

وعلينا في هذا المجال ان نحذر جيدا من امراض السلطة التي تتسرب الى تنظيمنا، فالأرض لازالت محتلة والعدو لازال جاثما على صدرنا، والطريق لازال طويلا وشاقا، وليس له والله من سبيل، الا التضحيات وشلال الدم، وقوافل الشهداء، وحسن ادارة الصراع. فعلينا بالتمسك بمبادئنا والعودة لتفحص تاريخنا، والتعرف على أسباب ضعفنا ومكامن قوتنا، وان هذا هو خير دليل لنا في هذه الظروف القاسية، ونحن نجتاز واحدة من أصعب وأدق المراحل في تاريخنا.

وعلى كوادر فتح أن تدرك دورها في المنعطفات، والمراحل الصعبة فتتقدم الصفوف وتحمل الراية وتصنع الانتصار، فتكون النموذج كما كانت دائما، وعلينا أن نعيد لفتح حيويتها وعنفوانها ونجدد شبابها وأن نأخذ عبرة من تاريخنا القريب عندما لم تكن حركة فتح في اعوام ٦٥، ٦٦، ٦٧ وما قبلها الأكثر قوة، أو مالا، او اعلاما أو نفوذا.. الخ. سواء بالنسبة للتنظيمات التي كانت قائمة في حينة أو الزعامات والدول، ولكنها فرضت نفسها عندما شقت طريقها بكل عزم وارادة، بعيدا عن الاختلاف مع الآخرين أو التصارع معهم، وبعيدا عن التسلط على الشعب أو اجباره... الخ. ودفعت في سبيل ذلك تضحيات جسام من قادتها وكوادرها وأبنائها فالتف حولها الشعب وقدم لها خيرة أبنائه ففازت بهذه المكانة والهيبة. واذا كان هذا القانون صحيحا في ذلك الحين فانه لازال صحيحا حتى الآن وفي المستقبل.

واذا كان الأمر كذلك، وعلى الرغم من القوة والامكانات التي تمتلكها فتح الآن، فلماذا اذا التراجع؟؟ ان هذا سؤال هام يفرض على كل كادر ومناضل فتحاوي ليس فقط الاجابة عليه وانما بتهيأة الاجواء والامكانات للخروج من حالة الجزر والأخطاء الراهنة التي أوجدته. وعلينا ان نكون كالجراح الماهر الذي يكتشف أن ابنه مصاب بمرض خطير، فلا يفيده حينئذ عواطفه، والمرارة والألم اللاتي تعتصر قلبه. كما أن الأمر لن يستقيم باعطائه الأسبرين، وعلينا أن نواجه الحقيقة أولا مهما كانت مرة، كما هو الحال بالنسبة لهذا الطبيب، فالتعامي عن رؤية المرض لا يعني أنه غير موجود، والتظاهر بالهيبة والقوة لا يعني بالضرورة انها واقعة، كما أن عدم التجرؤ على الانخراط في العمل الصعب، والنأي بالنفس الى الأسهل والأقل كلفة، لا يشكل أسلوبا ملائما في مثل هذه الاوقات، وهو ليس أسلوبا فتحاويا أصلا.

ان التجرؤ على النضال، في كل وقت، وحمل الراية والانطلاق بها من بين العراقيل والصعاب، كانتا السمة الأبرز في منهج العمل الفتحوي، والذي شق لها المواقع والايجابيات، ضد العدو الصهيوني المحتل أولا، وفتح لها القلوب كل القلوب على مستوى شعبنا ومستوى الامة..

والعودة الى ذلك الألق الفتحوي، تبدأ من تلك الخطى، من معرفة الذات، ومعرفة أن الانتساب الى هذا الاطار الفتحوي، هو الانتساب الى مدرسة في العطاء والتضحية، الى مدرسة في الكفاح ضد العدو، ومدرسة في التعامل الصحيح مع قوى الشعب. وفق ذلك كله، انها المدرسة التي يعرف فيها المناضل والكادر والقائد، أن قيمته النضالية لها معيار واحد، هو معيار العطاء والتضحية والنضال، معيار الالتزام بالدفاع عن الشعب وقتال الغزاة.

وبهذه المعايير فقط، تستطيع أن تتجاوز السيء الى الحسن، وتتجاوز الظروف غير الملائمة الى مرحلة الظروف الملائمة، ونستطيع بها أيضا أن نؤجج تلك الشعلة الخاصة، التي تربط فتح بقلوب جماهير الشعب والامة حتى النصر.

وثورة حتى النصر

بين الأمني والسياسي

الهروب من المشكل وافتعال مشكل آخر، يكاد يسم السياسة العربية المعاصرة، وهي تفعل ذلك وكأنها مثل الهارب من النار الى الرمضاء.. فهناك دول عربية أساسية حاولت في السنوات الاخيرة أن تجنح الى الاخذ باقتصاديات السوق، فغرقت لاسباب متنوعة بأرقام فلكية للمديونية وفوائد الديون، فأزالت كل أنواع الدعم عن السلع الاساسية، مما أضر كثيرا الطبقات الفقيرة في المجتمع، انسجاما من هذه الدول مع شروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أيضا، فكما كان الاخذ بقانون الشمولية الاقتصادية، أو التخطيط الموجه بدون حسابات منطقية لواقع هذه الدول واحتياجتها، خصوصا عندما اعطت الاولوية للتصنيع الثقيل على حساب الزراعة وهي الاساس في البنية الاقتصادية والاجتماعية في بلادنا، مما أدى الى استيراد السلع الغذائية الاساسية من الخارج مثل القمح والارز والقطن وغيرها.. فهي لجأت في المقابل الى اقتصاديات السوق ايضا وبدون تقدير لواقعها الاقتصادي، اضافة الى مديونياتها الكبيرة التي جعلتها غير قادرة على الوفاء بالتزامات الديون وفوائدها، فثارت في الفترات السابقة قضايا مثل الجدولة واعادة الجدولة للديون والفوائد التي بلغت أرقاما فلكية. وترافق التحول الى اقتصاديات السوق، مع ظهور طبقات جديدة "سميت تسميات طريفة في المنطقة مثل "القطط السمان" جيرت الوضع الجديد لحسابها ومصالحها الذاتية بدون تمييز بين الحلال والحرام والحق والباطل والمشروع وغير المشروع. وغير ذلك من انواع الفساد والافساد بما يتعلق بالمال العام، أو في عمليات التحايل المالي على أوسع القطاعات الشعبية، ووجدت هذه الطبقات الجديدة الفاسدة مجالها الحيوي بحرية السوق، بحيث لم ترتدع عن استيراد لحوم فاسدة ومواد أخرى فاسدة أو ملوثة، واعادة طرحها في الاسواق العربية وبالاسعار العالمية.. طالما ان الحرية الاقتصادية والفساد يسمحان بذلك.

بينما دول بترولية أخرى، ذات الاعتماد المركزي على النفط واستخراجه وبيعه، فانها الى جانب الاسباب السابقة، عانت ايضا من التذبذب الكبير في أسعار النفط، وهبوطها في السنوات الاخيرة عن تلك الاسعار التي كانت قائمة في السبعينيات وبداية الثمانينات مما أخل كثيرا بقدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية داخليا وخارجيا.. اضافة الى اتساع عملية النهب الخارجي بمسميات جديدة ببيع سلاح حماية المنطقة، أو الاسهام بعملية عاصفة الصحراء مدفوعة الثمن.

وأدى حجم الازمة الاقتصادية الى دفع طبقات اجتماعية من مواقع اقتصادية معقولة الى اسفل الدرك الاجتماعي، وظهور طبقة الطفيليات الاجتماعية، مما ولد معادلات اجتماعية جديدة في هذه البلدان، لم تراعى من قبل النظام السياسي في هذه البلدان. والجديد ايضا، ان

قضايا عربية
قضايا عربية

المعضلة الاقتصادية ترافقت مع معطيات ومواقف سياسية زادتها حدة كما أضافت اليها ابعادا اخرى، مع الفوارق التي يجب ان تلاحظ بين هذا القطر وذاك، وهو ما يتعلق بالوضع السياسي، والتخلي غير المدروس عن كثير من القيم والاهداف الوطنية والسياسية التي كانت تعتبر الى سنوات قليلة من الثوابت والمبادىء، حيث اختلفت المواقف اختلافا جذريا، فاصبح الكيان الصهيوني مثلا في موقع الصديق (على الاقل) لبعض البلدان!! واستبدلت عدواته بعداوة بلدان عربية اخرى، كما استبدلت مطالب الشعب بالعلاقة المستقلة مع الخارج وخصوصا دوله الكبرى، بعلاقات اقرب للتبعية منها الى أي تسمية أخرى، مما ضرب كثيرا من حدود ذلك الهامش الاستقلالي الوطني، التي تراه يتماوه ويضيع امام عينيها، مما عمق من الفجوة القائمة على قاعدة الوضع الاقتصادي المزرى. وخصوصا ان الاصطفاف الجديد لم تقدم له تبريرات كافية، أو مسوغات مشروعة تجعل المواطن يطمأن الى نتائجه، أو يؤدي الى مقدار ولو ضئيل من السمن والعسل الذي وعد به بعض القادة، عندما أرادوا تغيير التحالفات والتوجه نحو المسارات الاقتصادية الجديدة..

ويضاف الى العاملين السابقين، جملة التغيرات الدولية التي عصفت باغلب دول العالم، على اثر سقوط الدولة السوفياتية وكتلة الدول الاشتراكية، وزحف اشكال من "الديمقراطية" الى كثير من المواقع بما فيها دول افريقيا السوداء، دون ان ينعكس ولو حدود دنيا من هذه التغيرات على شكل وأداء البنية السياسية العربية، اللهم الا بضع استثناءات محدودة في قطر أو أكثر، وارتداد بعض الاقطار عن الاجراءات الاولى التي اتخذتها بهذا المسار الديمقراطي ثم الانقلاب على نتائج تلك الاجراءات. وتحول ذلك القدر من الديمقراطية الى شكل مروع من اشكال الملاحقات البوليسية. والمصيبة ان كل ذلك يجري وجرى في ظل عالم اصبح فيه الكون قرية كونية كبرى يتاح فيه رؤية اي مسألة تجري في اي نقطة منها بعد دقائق من حصولها.

على ضوء تلك العوامل مجتمعة، اضافة الى عوامل اخرى مهمة لا مجال للخوض بها هنا، يمكن ان يرى اساس العلاقة المأزومة بين قوى المجتمع العربي، والتي تؤدي الى نمو عوامل التمرد داخله وبشكل موضوعي، أو ما يمكن ان يسمى انفصام العلاقة بين الدولة والفرد، وبين الدولة والمجتمع. وتفاقمت تلك العلاقة مع اللامعقول الذي أصاب الحياة السياسية العربية خلال ازمة الخليج، حيث اعطى بعض العرب تأييدهم المادي والعسكري والسياسي لقوى الغرب (الطامحة تاريخيا باحتلال المنطقة والسيطرة على مواردها وسوقها التجاري)، ليقوم بضرب دولة عربية (العراق) وتحديدا ضرب امكانياته العسكرية والتكنولوجية، متناسين ان ذلك يتم لمصلحة الغرب ودولة الكيان الصهيوني اولا واخيرا، اضافة الى ما قاد اليه من تراكم شديد في ضعف الحالة العربية وخصوصا داخل البلدان التي مولت حملة حفر الباطن، اضافة الى الدول الاخرى، التي مسها الحصار الاقتصادي، لتجرؤها بعدم الوقوف الى جانب الحملة الغربية وضد الشعب العراقي الذي لا يزال يتحمل معاناة تلك المرحلة، ويمارس ضده ابشع انواع الحصار التجويعي على رغم قيام العراق بتنفيذ أغلب أو كل القرارات الدولية الجائرة التي صدرت لمعاقبته.

ومن جانب آخر فان اعطاء الاولوية للامني، لا يستطيع ان يخفي كثيرا من الامور الاساسية الاخرى التي تعاني منه كل البلاد العربية ومن الامثلة (المضحكة والمبكية في آن واحد) ان المنطقة العربية تستورد صباح كل يوم بقيمة ٣٧ مليون دولار موادا غذائية، مع العلم ان زراعة مساحات بلد واحد أو بلدين من بلدان المنطقة يكفل غذاء المنطقة جميعها، ويضمن الكثير من المزروعات للتصدير، وهذا الرقم سيزداد حتما مع الاتفاقيات الاخيرة التي وقعتها المجموعة الاوروبية والولايات المتحدة (اتفاقية الغات المتعلقة بالرسوم الجمركية على الصادرات الزراعية)، فللاتفاق نتائجه بالنسبة للدول العربية وخصوصا لتلك الدول التي تعتمد على الخارج في سد حاجاتها الغذائية، فالمعركة بين الولايات المتحدة واوروبا نشبت حول الزيوت النباتية، والعرب يستوردون ٧٠٪ من حاجاتهم من هذه الزيوت، و٥٦ في المائة من السكر الذي يستهلكون، و٥٥ في المائة من القمح و٢٣ في المائة من اللحوم. ان هذا الاعتماد على الكتل الخارجية للحصول على غذائنا، يرسم من جانب آخر صورة مفزعة لحجم الوضع الذي تعيشه المنطقة

قضايا عربية
قضايا عربية

العربية بنسب متفاوتة بين هذا القطر وذاك. والاتفاق الامريكي - الاوروبي سيزيد من تكلفة هذا الاستيراد زيادة كبيرة، ستكون لها آثار أخرى على الاوضاع الداخلية. ان هذا الجانب الغذائي يمثل مدخلا يحل كثيرا من جوانب الازمة الامنية في اكثر من قطر، اذا وجهت الدول عنايتها لهذا الجانب وقامت باطلاق مبادرات الامة نحو الزراعة، لتأكل مما تزرع، وتوقف ذلك السيل من العملة الصعبة الذي يعود مرة لجيوب الدول الغربية.. ويضاف في هذا المجال، ان الجماهير العربية بامكانها أن تحدث المعجزات في جانب الزراعة الغذائية، اذا وثقت من البنيان السياسي، واذا تم ذلك في اطار ديمقراطية واسعة، واحساس المواطن بأن حكوماته واقفة الى جانبه في هذا المجال..

فراغ الامن القومي العربي:

بعد عام ١٩٧٣ وحرب تشرين ولجوء كبرى الدول العربية الى حل منفرد مع الكيان الاسرائيلي وتطبيق اجراءات كامب ديفيد، فان الدول العربية الأخرى تلجأ الآن باكثريتها، الى الحل السياسي عبر محادثات السلام الجارية الآن؟! ليكون خيار السلام هو الأساسي!! ودحر العمل العسكري كليا من دائرة الاهتمام السياسي العربي، ان هذا الواقع الجديد، أضاف أو يضيف الى الحالة العربية المتأزمة قضايا أخرى، أبرزها، أن كثيرا من أطراف النظام العربي، كانت تجد في خيارها المسلح ضد العدو القومي، مجالا واسعا، لاسكات المواطن العربي عن كثير من القضايا، حتى تلك المتعلقة بغذائه اليومي، أو تلك المتعلقة بحقوق الانسان والديمقراطية، ولكن الآن وبعد استبعاد هذا الخيار، فان أسباب سكوت المواطن العربية السابقة تكون قد انتفت بغياب مبرر الصراع كما قالت به السلطة العربية، في الوقت الذي لا تزال قضايا التغذية وغياب الديمقراطية قائمة. بل ان أسباب القلق لدى المواطن العربي قد ازدادت وهو يرى أن اتجاه العنف قد استبدل من الاتجاه الأول نحو الكيان الاسرائيلي الى اتجاهه هو كمواطن عربي. وقد ترافق هذا القلق للمواطن العربي، وهو يرى كثيرا من السلطات العربية قد وقفت خلال أزمة الخليج الى جانب كتلة الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة، وضد السلاح العربي الذي كان يمكن له أن يحقق نوعا من التوازن مع بنية الكيان الصهيوني العسكرية والنووية والكيمياوية.

والاحساس بالفراغ الامني القومي، يترافق مع أسئلة تنطلق من مشاعر الأمة الأساسية، فاذا كان لا تحرك للسلاح والموقف، حيال فلسطين، والبوسنة والهرسك، وحيال المتطلبات الأخرى للأمن القومي العام، فلماذا لا تصرف الاموال الضخمة التي ترصد للسلاح في مجالات التنمية المختلفة. أو لماذا لا تكون موجهة لبناء وضع عربي قادر أن يكون له موقعا ومكانة في ظل متغيرات الوضع الدولي الجديد؟ ان العالم يتحرك من حولنا، يتحرك باتجاهات تكوين كتل دولية كبرى ذات قدرة كبيرة على المنافسة، وباتجاه تكوين كتل دولية واقليمية كبرى قادرة على أخذ مكان وموقع حضاري في ساحات وميادين العالم الجديد بينما دولنا مشغولة بالقمع ومحاولات ارضاء الغرب بكل الأشكال.

ان الراهن العربي كما تبدو ظواهره على سطح الأحداث، أو ما تنبىء به حركته الداخلية، مقبل نحو كثير من الاهتزازات القوية اذا استمر الراهن على حالته، وبدون استجابات أساسية لمعطيات العصر ومتطلبات الوضع الداخلي، وما الاستمرار في معالجات الأمن ولقضايا ذات طابع سياسي واجتماعي، الا أحد المظاهر الصارخة على الهوة السحيقة التي يسير نحوها الراهن العربي، كذلك فان الاستمرار في التقوقع على الذات بالنسبة لكل سلطة عربية على حدة، سيفاقم من المشكلات الكثيرة، لانه لا قدرة لأي دولة على حدة أن تحل قضاياها سواء في التنمية، أو بناء ميزان قوى قادر لوحدها، بدون رؤية قانون الوضع العربي العام.

ان الغرق في الأمني الداخلي، سيحول الكثيرين الى وضع مشابه لما يجري في الصومال، وحينها سيكون الوضع ملائما لأن تأتي قوات الغرب بقيادة الولايات المتحدة (تحت دعاوى انسانية للتدخل وللوجود الشرعي تحت رايات الامم المتحدة، كما حصل ويحصل الآن في المجيء الامريكي الى القرن الافريقي ذو الموقع الاستراتيجي الهام جدا)، أنه الوجود ذو الحسابات الاستراتيجية لأمريكا أولا وأخيرا، وليس لتلك الدموع على وجه طفل جائع في أرض الصومال.. انه سؤال نطرحه بكل قوة على النظام العربي لعل وعسى يطرق شيئا من الصمت الثقيل والمنبىء بالكثير.. ■

العقل الصهيوني
لا تهزه الا البنادق

■ مازال يتجه خط المفاوضات في مسار من الارتباك والتعثر والتعنت الصهيوني، وتمرير هذا التعنت من قبل الولايات المتحدة.

فعلى الرغم من كل ما ابتدعه العقل الصهيوني الشيطاني من مراوغة ومماطلة لكسب الوقت وتغيير وقائع الأرض، يأتي الموقف الامريكي بحجة أو أخرى ليزيد هذه المراوغة دفعا وقوة.

حتى اسحق رابين أعلن توقيتاته للوصول الى انتخابات ضمن الشروط الرابينية، تلك التوقيتات التي تجد فرصة للمماطلة من خلال نتائج الانتخابات الامريكية، وحتى عندما يتم التحرك من خلف الكواليس فالهدف هو تخفيض السقف الفلسطيني وتخفيض الشروط عما وعدت به الادارة الامريكية نفسها.

لقد أجادت الادارة الامريكية لعبة الايحاءات لتصل بالقرار الفلسطيني الى ما وصلت اليه، وبعد كل تلك اللعبة من الايحاءات نفضت الولايات المتحدة يدها من ايحاءاتها. ثم زادت على الأمر أنها نفضت يدها من وعودها المباشرة.

اذن ان الطريق المراوغ لما يسمى السلام أو التسوية في الشرق الأوسط مازال لا يسفر الا عن الاخفاقات والاحباطات وخيبة الوعود. ومازال يراوح في طريق مسدود لا يلوح منها أمل بأي حق من الحقوق الوطنية لشعبنا، في مقابل ذلك فان مجرد عملية واحدة في غزة الباسلة أسقطت الجنود الصهاينة قتلى جعلت اسحق رابين نفسه يواجه دعوات الخروج من المفاوضات. وبدأت صيحات الارتباك واصطدام التعنت بشره.

ثم جاءت العمليات الاخرى في جنين وغزة والخليل ليسقط القتلى، ثم عملية احتجاز الجندي الصهيوني كرهينة ليهتز الكيان الصهيوني.

سلمت الأيدي التي أسالت دم الجنود الثلاثة في غزة، وسلمت الروح الجهادية التي وراءها لدى الأبطال الذين اندفعوا ينصبون الكمين لقوات الاحتلال.

لان هذا الطريق هو الطريق الذي يهز العقل الصهيوني ويجبره على ان يواجه الحقيقة التي يريد أن يقفز عنها وهي ان هذه الارض بهوائها وسمائها وفضائها هي أرض الشعب الفلسطيني وهي وطنه، وطن آبائه وأجداده.

ان اللعبة الصهيونية الامريكية التي تحاول التوصل الى ما يسمى اعلان مبادىء أو التحايل بتسميتها اتفاقية جدول أعمال تحاول التوصل الى ما يشطب جوهر أهدافنا في الاستقلال والقدس واحراز النتائج الكريمة على أقل تقدير.

تلك المحاولة التي اعتبرت في لحظة من اللحظات ان السابع عشر من هذا الشهر هو سقفها، والتي انطلقت من أن الرئيس بوش بنفسه يحاول أن يكلل أيامه بانجاز كاذب وخادع بالنسبة للسلام، وجائزة للاحتلال، وانتقاص من حقوق شعبنا.

ان هذه اللعبة لا يهزها سوى ضجيج البنادق وتصعيد الكفاح المسلح.

فالعدو الصهيوني الذي هو في الحقيقة يقوم على تركيبة بشرية لا يربطها بوطننا فلسطين سوى أوهام الوعود الدينية أو أطماع المكاسب او لوثة العدوان والمجد لدى بعض المهووسين، لا يستطيع أن يجعل تلك التركيبة تصمد أمام محكات النار الحقيقية. ومحك النار الذي هو تصعيد النضال، هو خيار المستقبل والمصير لأي شعب يبتلى بالاحتلال.

ان المستقبل لنا ولشعبنا فهذه الأمة قادرة على أن تستوعب هذه الهجمة بكل ما فيها من زخم الزبد والزيف، ولكن هذه المرحلة هي مرحلة تقليل معاناة الشعب وخسائر الامة وتضحياتها من خلال اختصار حقبة هذا الزمن الصهيوني بتقويض اركانه وضرب أسسه.

لقد اهتز الكيان الصهيوني ايما اهتزاز نتيجة لمغطس لبنان بعد عام ١٩٨٢، وسقط الارهابي بيغن وخسر معه شارون.

وهو اليوم يهتز من وطأة الروح الجهادية والنضالية للمقاتلين الفلسطينيين الذين يدقون بضرباتهم في الأرض المحتلة أسماع العالم واسس وجود هذا الكيان.

اذن ثمة طريقان، طريق يعتمد على نوايا الاعداء وارادتهم وهو طريق ما يسمى التحرك السلمي في الشرق الاوسط. وطريق آخر يعتمد على ارادتنا وصلابتنا الكفاحية. فعلى أي منهما يكون الرهان.

كذلك ثمة خطان للعمل من أجل تجاوز الواقع السلبي، الأول وهو الاتجاه للتناسق مع الوضع الدولي والاقليمي، والذي يبدو أن نتائجه المحتملة في هذه المرحلة في نطاق العمل لتجميع أوراق القوة قليلة.

اما الخط الثاني فهو خط الوحدة الوطنية، وحدة شعبنا، والتنسيق القومي، وتفتيت ارادة العدو ومعنوياته والتأثير في معنويات قاعدته السكانية، وآفاق هذا الخط تعتمد على مدى الارادة والهمة. وتعتمد على قوانا الذاتية.

علينا أن نعمل في الخطين معا، لنعول على خطنا الثاني لانه الاجدى ضمن الظروف العالمية والاقليمية من أجل جمع الاوراق.

وجزء من هذا الخط ذي الثلاثة اتجاهات العربي والفلسطيني والعدو، هو تصعيد الكفاح بكافة أشكاله من أجل تمزيق هذه العقلية من التعنت والمماطلة والمراوغة التي نواجهها.

ان هدف العمل في الاتجاه الدولي هو اجتياز المرحلة وتحقيق الانجاز الذي يمكن تحقيقه ودرء العزلة والخسائر.

أما الهدف من العمل في الاتجاه الذاتي فهو تعزيز القوى الذاتية، لنطرح دائما على مائدة العالم أوراقا قوية فهو عالم يستجيب للأقوياء ولا يستجيب للضعفاء.

ان الأسهل على الادارة الامريكية ذاتها ان تضحي بالضعيف، فما بال الامر وبرنامجها نفسه يستند الى اعتماد العدو وقوته وأمنه وتفوقه.

ان المتتبع لاخبار الارض المحتلة، ولتصاعد الانتفاضة، وتصاعد الزخم المسلح فيها وخاصة ابان هذه الجولة من جولات التفاوض يدرك أن الشعب الفلسطيني قد استجاب لتلك الحقيقة وتلمسها وانطلق منها. ووضع توقيتاته ايضا. لقد اصيب العدو بالسعار وهو يواجه بطولة غزة وشموخها وعنادها، وصار يتصاعد لديه الحديث عن التخلص منها، واستجمع ما لديه من طاقة على القمع والارهاب وانتهاك حقوق الانسان ليحاصرها ويحاصر الخليل وجنين والارض المحتلة وليتخذ اجراءاته في منع التجول والتفتيش والاعتقال العشوائي واحتجاز المجاهدين والمناضلين من ابناء شعبنا على اختلاف انتماءاتهم، فكل الانتماءات الوطنية في مواجهة الاحتلال هي نطاق وحدتنا الوطنية في ارض المعركة.

وبقدر ما يزداد التعنت واجراءات القمع والمظاهر العسكرية ولعبة الخداع الصهيوني، يزداد ويتصاعد الكفاح. فالتحدي يجلب التحدي، وهذا شعبنا لا يعرف الانحناء.

لقد بدأ شعبنا في عام ١٩٦٥ يدق أسماع العالم بالبندقية وبالكفاح المسلح، ونحن على أبواب هذه الذكرى في ١٩٩٣/١/١، نؤكد أن تطوير العمل المسلح داخل الارض المحتلة ما هو الا ضمن هذه المبادىء الاولى والينابيع الاصيلة لحركتنا، حيث المجد كل المجد للبنادق وكفاحها المسلح والايدي التي تشد عليها ولابطال عملية غزة الباسلة التي اسقطت هدفا عسكريا وقتلت ثلاثة جنود وعاد أبطالها الى قواعدهم ■

الأمم المتحدة... الى أين؟

* "الأمم المتحدة أمام منعرج قد ينهي مصداقيتها"
* تقليص مبدأ السيادة الوطنية لحساب السيادة العالمية؟؟
* مجلس الأمن.. مظلة قانونية دولية لاطلاق يد أمريكا.

■ الحرب العالمية الأولى أفرزت ولادة "عصبة الامم"، والحرب العالمية الثانية أفرزت ولادة "هيئة الامم المتحدة"، وحرب الخليج الثانية المعبر عنها بالعدوان الثلاثيني على العراق وما تبعها من تفكك وانهيار المعسكر الاشتراكي ونهاية الحرب الباردة تبعها مخاض صعب لما يسمى بـ "النظام الدولي الجديد". والسؤال الذي يطرح نفسه هو: اذا كانت الحروب والمنعطفات الدولية الكبرى قد افرزت مؤسسات أممية لتنظيم العلاقات الدولية وفق المعطيات التي ولدتها تلك الحروب والمنعطفات، فأية وجهة ستأخذها الأمم المتحدة في المستقبل المنظور؟ وما نوع الاصلاحات المطروحة؟ وماهي مواقف الدول والشعوب من تلك الاصلاحات؟، وهل تجد الأمم المتحدة نفسها أمام منعطف قد يؤدي الى نهايتها مثلما أدى الغزو الايطالي لاثيوبيا في منتصف الثلاثينات الى نهاية "عصبة الأمم"؟، أم أنها تعيش عصرها الذهبي في ظل الفراغ النسبي في القيادة الدولية؟.

مهما كانت اجاباتنا عن الاسئلة السابقة فمن الواضح أن خريطة العالم لا تزال تحت الاعداد، وأنها سوف تختلف تماما عن الخريطة التي درسناها وعرفناها في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ويمكن القول بأنها ستكون خريطة غير متوازنة، على الأقل في المدى المنظور، تعكس خللا في توزيع مراكز القوى. ونقول ذلك انطلاقا من رؤيتنا لواقع "السلبطة" الأمريكية على العالم، وفرضها وقائع تواجدها في المفاتيح الاستراتيجية للخريطة العالمية. فمن الملفت للنظر أن الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تكن تعر اهتماما كثيرا للأمم المتحدة، انتقلت من تجاهل الأمم المتحدة، الى الاستفراد بتحديد جدول أعمالها، والاستئثار بعملية تفسير قراراتها، ثم تنفيذ هذه القرارات، واحتكار السلطة الفعلية لتسيير شؤونها!. ولعل الشكل الذي اتخذه العدوان الثلاثيني على العراق تحت صيغة "الشرعية الدولية" أوضح مثال عن الدور الذي تريده الولايات المتحدة للأمم المتحدة. فقد كان بمقدورها، تبعا لرجحان كفتها الحاسم في ميزان القوة، أن تنفرد بالعدوان، ولكنها رغبت في اشراك المجتمع الدولي بعدوانها كي تصبغ عليه "شرعية"، ولتمنع التئام شمل الدول الأخرى، ذات المصلحة في نفط الخليج، في جبهة موحدة ضد العدوان.

لقد كانت أغلب القوات المشكلة لـ "التحالف" قوات أمريكية، وقد أعلن الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك "أن الحرب في الخليج جرت بتفويض من الأمم المتحدة، ولكن لم تكن الأمم المتحدة هي التي قادتها". انها حرب قادتها أمريكا وشاركت فيها أطراف أخرى، عربية ودولية، واقتصرت مهمة الأمم المتحدة على اجازتها. وبالنظر الى المظلة القانونية، التي اتخذت من خلالها التدابير ضد العراق، أصبح من الهام للولايات المتحدة تقنين النمط الجديد الذي ابتكرته، فيما يخص الدور الظاهري للأمم المتحدة. ومن هذا المنطلق جاءت قمة مجلس الامن في شهر كانون الثاني / يناير ١٩٩٢ لتشكل توصياتها مظلة قانونية دولية لاطلاق يد أمريكا في توجيه وادارة العالم واعادة ترتيب الأوضاع الدولية بما يتلاءم مع الرؤية الأمريكية.

واذا كنا في نشرة "فتح" (العدد ٣ من هذا العام) قد أشرنا الى مخاطر الديبلوماسية الوقائية التي أقرتها قمة مجلس الامن فاننا نستكمل - اليوم - أهم قرارات تلك القمة، وذلك في سياق قراءتنا لمستقبل دور الأمم المتحدة، اذ انطوت قرارات القمة على:

١- رفض البناء الايديولوجي كأساس للعلاقات الدولية.

٢- التأكيد على أهمية العمل الجماعي ضد "الارهاب".

٣- تقوية دور مجلس الامن، وتوسيع نطاق صلاحيات الأمين العام للأمم المتحدة.

٤- البدء في تطبيق مبدأ "الديبلوماسية الوقائية".

وكان واضحا منذ اعلان تلك القرارات أنها تفتح الباب أمام خلق الذرائع للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، وامكانية فرض العقوبات، أو حتى شن الحروب ضد الدول التي تستوجب تركيبتها الداخلية ونسيجها الاجتماعي والثقافي تطبيق سياسات تتعارض مع المفاهيم الواردة في توصيات القمة، بما يعني مصادرة حق الدول في صياغة مشروع قومي يتماشى مع طبيعة وخصائص مجتمعاتها، مع اعطاء الحق للدول ذات النفوذ، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، في املاء ايديولوجية معينة (بالطبع الرأسمالية بكل ما تنطوي عليه من مظالم) على سائر الدول. وجاءت الأزمة ضد ليبيا وتداعياتها لتشكل الترجمة العملية للنجاح

الأمريكي في انهاء عصر السيادة الوطنية للدول، وتقنين هذا الوضع بصورة شبه نهائية.

ان التقرير الذي قدمه الأمين العام للأمم المتحدة د. بطرس غالي في شهر تموز / يوليو الماضي، بناء على تكليف من قمة مجلس الامن الدولي، يتضمن اقتراحات تشكل انتهاكا صارخا لميثاق المنظمة الدولية: تشكيل قوات خاصة بالأمم المتحدة، وتقليص واضعاف مبدأ السيادة الوطنية للدول، وزيادة وتوسيع صلاحيات مجلس الامن، وتخزين أسلحة وتجهيزات عسكرية في مناطق معينة من العالم لسرعة استخدامها عند الضرورة، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، وانشاء جهاز مخابرات يتبع الأمم المتحدة.. الخ. وقد جاء التقرير تحت عنوان (الديبلوماسية الوقائية.. صنع السلام وحفظ السلام). وقد سعى التقرير لتوصيف الدور الجديد للأمم المتحدة من منظور المتغيرات الدولية الراهنة في العالم.

ويرى البروفسور فرانسيس بويل استاذ القانون الدولي في جامعة ايلينويز ان التقرير في الواقع ((هو خطة عمل للنظام العالمي الجديد الذي سيتيح للدول العظمى في مجلس الامن وهي الدول التي تسيطر عليها عمليا امريكا احكام السيطرة على العالم.. وان تنفيذ المقترحات التي تضمنها التقرير سيشكل مرحلة وسطى انتقالية بين الأمم المتحدة في شكلها وصلاحياتها الراهنة وبين خلق حكومة عالمية توتاليتارية (سلطوية استبدادية) ينبغي مقاومتها بكل ما نملك)).

ويدرك بطرس غالي بكل تأكيد أن هذه المقترحات تتجاوز ميثاق الامم المتحدة الذي يتمسك بمفهوم السيادة الوطنية.. فالفقرة الثانية من المادة الاولى في الميثاق تؤكد أن من ضمن أهداف الامم المتحدة ((تطوير علاقات ودية بين الامم على أساس احترام مبدأ الحقوق المتساوية وحق تقرير المصير للشعوب. واتخاذ اجراءات اخرى مناسبة لتعزيز وارساء دعائم السلام الدولي)). وتقول الفقرة السابعة من المادة الثانية ((لا يوجد في الميثاق ما يفوض الامم المتحدة بالتدخل في أمور تدخل في نطاق الصلاحيات الداخلية للدول الاعضاء)).

لا يقتصر تقرير الامين العام على المطالبة بتقليص مبدأ السيادة الوطنية وتقييده لحساب "النظام العالمي الجديد" وايجاد أنواع جديدة من التدخلات العسكرية بل انه يطالب بتقليص القيود الراهنة على مجلس الامن فيما يتعلق باستعمال القوة أي أنه يسعى لتوسيع صلاحيات مجلس الامن الذي تسيطر عليه أمريكا.

بالاضافة الى ذلك كله، يحاول التقرير اعادة تقديم وفرض الاستعمار على طراز القرن التاسع عشر تحت مظلة ما يسميه الامين العام ((بناء السلام بعد النزاع)).

ويضيف بطرس غالي بهذا الصدد أنه في سبيل النجاح في ((صنع السلام)) و((حفظ السلام)) ينبغي أن تتبعهما عملية ((بناء السلام)). وهذا اصطلاح جديد من ضمن ما ابتدعه من اصطلاحات عجيبة في تقريره، ويعرف بناء السلام كما يلي ((جهود شاملة لتحديد الهوية الوطنية ودعم البيانات التي من شانها ترسيخ السلام وتطوير مشاعر الثقة والاحترام بين الشعوب)). والاجراءات التي يمكن اتخاذها وفقا لهذا التعريف الفضفاض تشمل ((نزع أسلحة الفرقاء المتحاربة واستعادة الامن والنظام والاستيلاء على السلاح أو تدميره وتعويض اللاجئين وتقديم الاستشارة والدعم والتدريب لعناصر الامن والاشراف على الانتخابات وبذل الجهود المناسبة لحماية حقوق الانسان. واصلاح وتقوية المؤسسات الحكومية وتعزيز وتنمية حس المشاركة في العملية السياسية)).

ورفض الامين العام، في تقريره السنوي أمام الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، أن تصبح المنظمة الدولية "ضحية شعبيتها" (وصل عدد الدول الاعضاء الى ١٧٩ دولة). وشدد على الزيادة الملحوظة في أعمال مجلس الامن الدولي، واعتبر أن على الامم المتحدة أن تضطلع بـ "مسؤولية حاسمة" في الاشراف على السياسات الاقتصادية والاجتماعية بهدف تسهيل "دمج" الدول النامية في الاقتصاد العالمي. وقد شهدت الدورة، التي عقدت في شهر أيلول / سبتمبر الماضي، مناقشات ساخنة حول سبل ادخال اصلاحات على البناء الهيكلي الحالي للأمم المتحدة، حتى تواجه التطورات السياسية والاقتصادية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة. ومن المتوقع أن يتم ادخال مثل هذه الاصلاحات خلال الاحتفال بمرور ٥٠ عاما على انشاء الأمم المتحدة سنة ١٩٩٥، بالطبع بعد أن تكون الولايات المتحدة الامريكية قد فرضت أمرا واقعا يتناسب مع قرارات قمة مجلس الامن وتقريري الامين العام السابقي الذكر. وهناك اقتراحات بعقد مؤتمر تمهيدي لبحث سبل توسيع عضوية مجلس الامن الدولي، واعادة النظر في ميثاق الامم المتحدة. وقد عبر عن الحاجة الى اعادة الهيكلة كثيرون كان منهم وزراء خارجية اليابان والهند ومصر والبرازيل والصين وألمانيا.. الخ. وفي الواقع، تخشى دول الجنوب أن تلجأ الدول الصناعية الكبرى الى استخدام المنظمة الدولية لفرض توجيهات اقتصادية واجتماعية وسياسية تتعارض مع مصالحها الوطنية.

وتجد الأمم المتحدة نفسها اليوم أمام منعرج قد يؤدي الى نهاية مصداقيتها، اذ أن ازدواجية المكاييل واضحة كل الوضوح في البوسنة والهرسك وفلسطين من جهة، والعراق وليبيا والصومال من جهة أخرى. وان أخطر مظاهر استغلال الشرعية هو تسخيرها لتبرير الدفاع عن مصالح استعمارية، تبرر التدخل في شؤون الدول تحت غطاء انساني كما جرى مؤخرا في الصومال، بهدف احكام قبضة الولايات المتحدة الامريكية على منطقة القرن الافريقي لتهديد الامن القومي العربي■

العدو

لابد لحكومة الكيان الصهيوني أن تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني

■ بعد عام على انطلاق العملية السلمية، جرى خلالها سبع جولات من المفاوضات في واشنطن، وتتابعت خلال هذه المدة، أحداث متلاحقة داخل الكيان الصهيوني وخارجه، كان من أبرزها، اعتلاء اسحق رابين رأس حكومة الكيان الصهيوني خلفا لاسحق شامير، حاملا معه وعوده الانتخابية، التي فهمت في حينها، على أنها مخالفة لطروحات شامير، المتصلة بالعملية السلمية في الشرق الاوسط. تاتي تصريحات لاسحق رابين يقول فيها، انه ليس واثقا باحراز اتفاق سلام كامل مع الدول العربية في حياته، في تلميح بذلك، الى وعود قطعها على نفسه خلال معركته الانتخابية، لم يف بها بالسرعة التي توقعها وأعلن عنها. ومع ذلك فان هذا التصريح، لم يثر عاصفة، بعكس التصريح الذي صرحه شامير، عندما قال، بانه لا يمكن التوصل الى اتفاقيات سلام مع العرب، الا على يد من يخلفه. وقد فسرت تصريحات شامير يومها، بان شامير يماطل، حتى ولو أنه ذهب الى مدريد، لانه غير مؤهل لتحقيق السلام بتاتا.

يسود مؤخرا احساس داخل الكيان الصهيوني، بان رابين لا يبادر الى خطوات سياسية، وانما ينشغل أساسا بردود أفعال، وبانقسام الاوضاع القائمة، دون أي محاولة للتغيير. وهو يفضل عبارة صنع السلام، على عبارة مسيرة السلام. بينما لا يوجد في الميدان صنع جدي للسلام.

ومع التغيير الذي طرأ على اسلوب التعامل مع عملية السلام، فانه لا توجد قاعدة واضحة، للتجسير على الفجوات بين المواقف المختلفة. وخاصة وأن رابين، هو الذي خلق التطلعات الى تحرك المسيرة السلمية نحو الأمام ومع ذلك، فانها لم تتحرك الى الأمام. والسياسة التي تنتهجها حكومة رابين، هي نفس السياسة التي كانت تسير عليها سياسة الليكود. وحكومة رابين ماضية في بحث موضوع الحكم الذاتي في المناطق المحتلة، كما لو أن هذا الامر، ليس سوى مقدمة لضم هذه المناطق، الى دولة الكيان الصهيوني.

وقد سجلت العديد من المواقف التي تؤكد الاتجاهات التي سبق توضيحها، والتي تتمثل في ما يلي:

- فقد قرر اسحق رابين الاستمرار في منح الامتيازات المالية، لست عشرة مستوطنة صهيونية داخل قطاع غزة، في اجراء يتناقض مع التعهدات التي قطعها على نفسه في يوليو الماضي حول هذا الموضوع. ويشمل قرار رابين الى جانب مستوطنات قطاع غزة، مستوطنات غوش عتسيون جنوب القدس، ومستوطنة ايفرات، وخمس مستوطنات أخرى، تقع الى الجنوب من مدنية الخليل.

- وبلهجة لم تخل من التحريض، دعا رابين الفلسطينيين في الاراضي المحتلة، الى أخذ زمام أمورهم بأيديهم، خلال ما وصفه بالمرحلة الانتقالية. وقد حشد زهاء اربعمائة شخصية فلسطينية، عند جسر اللنبي، حيث تم تدشين نقطة عبور جديدة، بين الضفة الغربية والأردن. وحث الجانب الفلسطيني على القبول بمقترحاته الخاصة بالحل المرحلي، داعيا اياهم الى استلام كافة الوظائف المكلفة بها الادارة المدنية الحالية، وهي الادارة التي اختلقها، في محاولة لاضفاء صيغة مدنية على الاحتلال الصهيوني للأرض

الفلسطينية، حيث أوكلت لها مهمة الامور الحياتية اليومية. وهي نفس المجالات الواردة في مشروع الحكم الذاتي الذي طرحه، والمرفوض فلسطينيا، والذي لا يزال قيد التفاوض في واشنطن.

- تقوم حكومة الكيان الصهيوني، بتنظيم حملة منظمة واسعة، يقودها اسحق رابين، ووزير خارجيته شمعون بيريز على منظمة التحرير الفلسطينية، ورئيسها، الاخ ابو عمار. وتنطلق هذه الحملة من اتهام الاخ ابو عمار، بانه يشكل العقبة الوحيدة، أمام تحقيق السلام، وتقدم المفاوضات. وفي محاولة خبيثة، تشير الحملة الى وجود معارضة داخل القيادة الفلسطينية لتشدد الأخ ابو عمار.

ولكن.. الى أي مدى تستطيع حكومة الكيان الصهيوني برئاسة رابين الاستمرار في سياستها تلك، التي تعتمد على المراوغة والتحريض والتشويه، بهدف التهرب من مجابهة الواقع؟

فاذا ما علقت المفاوضات، فانه لن يبقى لحكومة الكيان الصهيوني، ما يمكن ان تفخر به. ولذلك فليس امام رابين أن يتلكأ طويلا، في مجال احراز تقدم، أو انجازات في المسيرة السلمية الا اذا كان رابين يناور على العملية السلمية باتجاهات يريدها، ولكنها لن تستطيع أن تتقدم بالعملية خطوة للأمام لأن حقوق الآخرين واضحة ولن تؤد مناورات رابين على التفريط بأي أساس منها.

وفي داخل حكومة الكيان، عدد من الوزراء من دعاة السلام، وأمام ما يجري، فلن يكون امامهم، الا ان يشكلوا معارضة داخل الحكومة، للمطالبة بأن يكون هناك، التزام بالوعود المعطاة لجمهور الناخبين، قبل استلامهم السلطة، كما أن وزراء كتلة ميرتس، الصامتين الآن، فهل يستمرون في موقفهم؟. وكذلك الناخب الذي أدلى بصوته لصالح التقدم في مسيرة السلام.

ولئن كانت بعض الاوساط الاكاديمية، ومراكز البحث في الأراضي المحتلة، التي تنظم حوارات مع أكاديميين صهيونيين يقومون بالتعاون مع وزارة الحرب الصهيونية ومؤسساتها، قد فسرت الحملة ضد منظمة التحرير الفلسطينية، ورئيسها الاخ ابو عمار، بأن حكومة الكيان الصهيوني، تعمل على اضاعة الفرص المتوفرة الآن، للجهود المبذولة من أجل السلام، وتهدف الى ابتلاع مزيد من الارض، وتهجير اهلها وفق المخططات التي وضعتها حكومة شامير. فان أوساطا اسرائيلية من حركة السلام الآن، وحركة ميرتس، ترى بان المقصود بمقولات رابين، هو محاولة لترويض الشعب داخل الكيان الصهيوني، بضرورة التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية لاحلال السلام. وما عرض مسألة رفع حظر الاتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية على الكنيست الا مقدمة لذلك.

وأبرز المؤثرات على توجيه الامور داخل الكيان الصهيوني هي الانتفاضة البطلة. فحسب اعتقاد الأوساط العسكرية الصهيونية، فان الانتفاضة وان لم تحقق معظم اهدافها، ولكنها مع ذلك ستستمر ولن تتوقف، وأن من أهم نتائجها، تزعزع الأمن العام عند الصهاينة، حيث لم يعودوا قادرين على التجول بحرية وأمان، بعد أن ازداد عدد حالات اطلاق النار من جانب الفلسطينيين نحو الجنود الصهاينة.

ومع استمرار السيطرة العسكرية، والادارة المدينة على الضفة والقطاع، فان ارتباط الفلسطينيين بمنظماتهم ومؤسساتهم الوطنية والنقابية قد ازداد تعمقا، كما ضاعفت المنظمات الدولية من نشاطها في أوساط الفلسطينيين.

وفي المجال السياسي، فقد أدت الانتفاضة الى بروز منظمة التحرير الفلسطينية، اطارا قائدا في حياتهم، وقد أصبحت المنظمة العنصر المركزي في النشاطات السياسية للفلسطينيين، وشريكا في مسيرة السلام، بموافقة عملية رغم موقف حكومة الكيان الصهيوني.

ان ما يمكن استنتاجه من عرض ما سبق، أن مواقف رابين المترددة والمتعددة، وان كانت تخفي تعصبا صهيونيا واصرارا على استمرار السيطرة الصهيونية على مقدرات الارض الفلسطينية والشعب الفلسطيني، فان معطيات هامة، تفرض نفسها على كل ما يجري، وهي معطيات متعددة الجوانب، وكلها خاضعة للحق الفلسطيني الخالد في أرضه وسلطته.. وما تلك المحاولات الا اواخر أسهم في جعبة التعنت الصهيوني.. الذي لابد له ولا مفر، من الاعتراف بالحقوق الوطنية والشرعية للشعب الفلسطيني ■

دروس وموضوعات في حرب الشعب الفلسطينية في الأرض المحتلة

المقدمة

■ يعتبر توريث التجارب الثورية والنضالية عاملا هاما وحيويا لاستمرار وتواصل المسيرة الثورية، وانتقال الثورة من مرحلة الى مرحلة ومن جيل الى جيل.

وتتم عملية التوريث هذه من خلال التواصل الميداني، والعملياتي، ومن خلال الكتابة باشكالها المختلفة، ومن خلال الافلام والوثائق والرواية الشخصية أيضا.

والحقيقة أن كل مناضل في ثورتنا البطلة، يختزن في صدره كنزا من الخبرات والتجارب والمعارف. وهكذا الأمر بالنسبة لكل خلية عسكرية، أو مجموعة تنظيمية، أو سرية أو كتيبة عسكرية، أو سجن أو زنزانة. فالرجال هنا كتبوا تاريخ الثورة، وصنعوا مجدها، بدمائهم الزكية العزيزة، ومن عرقهم وتضحياتهم وزهرات شبابهم، وعلى هذا الطريق الطويل الشاق سقط آلاف الشهداء الأبطال، والجرحى والمعتقلين، فاصبحوا الرواد والمشاعل على الطريق.

ولشد ما ينتاب الألم من يستمع الى تلك القصص والحكايات التي كان يروي من خلالها الشباب بطولاتهم وبطولات اخوانهم، الذين اصبح الكثيرن منهم شهداء، أو لازال بعضهم حيا مستمرا في أداء واجبه، بينما اضطرت الظروف البعض الى الابتعاد، أما البعض الآخر فقد فعلت فيه هموم الحياة، ومعاناة الثورة ما فعلت، أو أكلته السنون فاضحى غير قادر على رواية هذه البطولات بصورتها الحيوية النابضة مع مرور الوقت وتقلب الأحوال، فأضحى الحصول على هذا الكنز مع الوقت أمرا شاقا.

وقد شكل هذا الأمر دافعا قويا لكتابة هذه المحاولة، التي نتمنى التوفيق من خلالها في اعطاء صورة ولو بسيطة عن تلك الصور البطولية الحية سواء بالمعايشة أو المشاركة والمعرفة، لعل في ذلك فائدة أو بعض وفاء، ولعله تشجيعا للكثير من يعرفون أو مارسوا تلك الاعمال للكتابة عن تجاربهم، وما تختزنه عقولهم. وفي هكذا محاولة لابد من قصور أو خطأ طالما انها اجزاء من تجربة عظيمة وكلية، الفرد فيه مساهم بمجال واحد.

وهذه القراءة تعكس تجربة ومعرفة محدودتين في جهاز الارض المحتلة في حركة فتح. لهذا أسميناها (لمحة موجزة، أو نظرة سريعة على بعض جوانب العمل العسكري في الارض المحتلة). وهي لا تعدو كونها عملية تسجيل لاحداث وتسلسل وقائع أو عناوين بعيدا عن التقييم والتعمق في شرحها وتفصيلها طالما أن احدى أهم مسؤوليات جيلنا تكمن في نقل التجربة بكل أمانة وصدق، هذه التجربة التي ضحى فيها هذا الجيل بأغلى ما عنده، وهو يشق طريقه بكل عزيمة واصرار وأمل نحو النصر الى فلسطين.

كما أن ما سمعته من بعض الاخوة الذين سمحت لهم الظروف بأن يكونوا ضمن دورات تدريبية كانت ترسلها الثورة الى الدول الأجنبية المختلفة، شكل دافعا آخر، فسمعت أن الصينيين مثلا كانوا يطلبون من اخوتنا هؤلاء أن يكتبوا تجاربهم ويلقوها في الدورة باعتبارها جزءا من المنهج التدريبي ولشد ما كان هؤلاء المدربون والمدرسون يذهلون عندما يكتشفوا بأن هذه التجارب غير مدونة في كتب أو كراسات، فيقولوا لاخوتنا، حرام عليكم يا رفاق: "ان هذا تاريخكم وتراثكم النضالي العظيم، يستدعي كتابته وصونه ومن هنا نبدأ.

* *

أدى الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين عام ١٩٤٨، الى تمزيق الشعب الفلسطيني وتشتيته في البلدان العربية المجاورة، مما تسبب في ضعف الحركة الفلسطينية وتأخر ولادتها العكسرية الى منتصف الستينات (انطلاق حركة فتح في بداية عام ١٩٦٥ بصورة أساسية، ومن ثم ولادة مجموعة اخرى من التنظيمات ابان تلك الفترة). وذلك كنتيجة طبيعية لحالة الشتات والتمزق، وما رافق ذلك من اضطهاد أو ابعاد قسري للفلسطينيين عن مواجهة العدو.

وقد أدى ذلك الى استسلام الكثيرين في الوطن العربي، وفي صفوف الشعب الفلسطيني الى النظرية التي كانت ترى في الجيوش العربية أو الجيش المصري مثلا (من خلال اتاحة الفرصة أمامها للتطور والنمو، بعيدا عن الاشتباك مع العدو) وسيلة لتحقيق الانتصار وتحرير فلسطين من خلال حرب كلاسيكية خاطفة تشنها هذه الجيوش على العدو.

وجاءت حرب حزيران ١٩٦٧، مع كل ما رافقها من هزيمة ومرارة، لتثبت بطلان هذه النظرية أو ضعفها، وتعيد بالتالي طرح السؤال من جديد حول (كيف يتم تحرير فلسطين؟). مؤكدة على أن أسلوب المعركة المستمرة مع العدو الذي مارسته حركة فتح عبر طرحها شعار الكفاح المسلح وحرب الشعب هو الأكثر جدوى وفاعلية.

وفي هذه الاجواء، أجواء ما بعد حرب حزيران عام ١٩٦٧، أجواء الهزيمة والمرارة والضياع، ومن على ارض التجزئة، وحدود سايكس ـ بيكو، انطلق المناضلون الفلسطينيون مخترقين الحدود نحو فلسطين، وبينما كان الجميع يعاني من أجواء الهزيمة وذيولها كان هؤلاء يشقون طريقهم نحو الهجوم والنصر يتقدمهم الفتحويون قيادة وكادرا، الى الارض المحتلة، بهدف التهيئة والتجهيز للانطلاقة المسلحة الواسعة النطاق، ومن خلال اقامة قواعد الارتكاز ومعسكرات التدريب، وتنظيم الصفوف وتعبئة الطاقات، في محاولة لكسب الوقت قبل ان يتمكن العدو من تثبيت نفسه، وكان الوضع في قطاع غزة قد دخل معركة شديدة مع العدو في تلك الأثناء.

أدرك العدو خطورة ما يجري فباشر حربا شرسة في قطاع غزة، كما شن حملات الاعتقال والتنكيل واسعة النطاق في الضفة الغربية. وترافق ذلك مع هجمات مستمرة ومتتالية على قواعد الثورة في الأردن، بهدف تدمير هذه القواعد في مهدها وقبل أن تضرب جذورها في الأرض، وبهدف نقل المعركة الى خارج الارض المحتلة، حيث توج ذلك بمعركة الكرامة في آذار ١٩٦٨ وبعد أقل من ستة اشهر على الهزيمة. لتزف الى الامة اول نصر عربي على العدو مؤكدة بذلك صحة مقولات فتح حول الكفاح المسلح وحرب الشعب.

وفي الوقت الذي كان يقوم فيه العدو بذلك، فانه كان ينفذ سياسة نشيطة وسريعة بسرعة البرق لبناء المستوطنات ـ خاصة في القدس. وسوف نحاول هنا قصر مجال بحثنا على الجانب العسكري في الارض المحتلة وذلك كوسيلة لحفظ هذه التجربة قدر الامكان، والتعرف عليها ووضعها في متناول الاجيال الناشئة.

يلاحظ المتتبع لمسار العمل العسكري في الارض المحتلة، عدم وجود قاعدة أو قانون يحكم تطور هذا العمل بشكل عام، سواء من حيث نوعية العمليات العسكرية أو عددها، أو أسلوب تنفيذها أو على مستوى ترابط أجزاء هذا العمل في المراحل المتعاقبة على الرغم من السنوات الطويلة لتجربة الثورة من عام ١٩٦٥ حتى الآن. بحيث لا يمكن الاستنتاج أو القول مثلا بان العمل العسكري قد تطور من مرحلة معينة الى مراحل عمل أخرى من خلال أخذه أشكال عمل مختلفة الى حد كبير عن التي سبقتها.

ولكن هذا العمل اتخذ صيغا واشكال عمل مختلفة، تبعا للظروف والامكانات ابتداء من تجربة قطاع غزة بعد حرب حزيران مباشرة، ومرورا بتجارب الخلايا المطاردة في جبال الخليل في السبعينات التي تأثرت بها وشكلت امتدادا لها، وعمليات السكاكين وقنابل المولوتوف وحتى انزال الدوريات من الخارج سواء بهدف الاستقرار لبناء نواة قيادة ميدانية، أو القيام بعملية عسكرية محدودة وانتهاء بتجارب المطاردين والقوات الضاربة والمبادرات الكثيرة في الانتفاضة. كما عانى العمل من الكثير من العيوب والثغرات وتعود أسباب عدم وجود قاعدة أو قانون يحكم هذا العمل الى جملة من الاسباب اهمها:

١ـ ضعف مستوى التوجيه والسيطرة المركزية، بسبب حالة التمزق والشتات التي أدت الى تعدد مراكز المتابعة والقيادة والتوجيه.

من تجربتنا العسكرية
من تجربتنا العسكرية

٢. افتقار العمل العسكري في الأرض المحتلة الى نظرية عمل، محدودة الأهداف، واضحة الخطوات والأولويات. تلك التي تنبثق عنها خطة عمل ميدانية في كل مرحلة، تناقش المعضلات، وتواجه المستجدات وتضع الحلول وتخلق التكامل بين الخلايا المختلفة من جهة أولى، وبين الأشخاص والسلاح والامكانات من جهة أخرى. ويعتبر هذا الأمر نتاجا لضعف السيطرة والتوجيه المركزي.

٣. عدم انبثاق وتطور قيادة عمل محلية في الجانب العسكري، داخل الارض المحتلة، بسبب سياسات واجراءات العدو المتتالية، والتي تعتمد على الاحكام القاسية وطويلة الامد ضد الذين يثبت اشتراكهم في أعمال عسكرية أو قتلهم وابعاد النشطاء خارج الارض المحتلة، ولكن تجربة المطاردين في منتصف السبعينات، وتجربة المطاردين الراهنة، وانزال الدوريات للداخل بهدف الاستقرار شكلت محاولات جادة للخروج من هذا المازق. كما أن ضعف الكفاءة العسكرية لدى الكوادر النشطة من حيث التدريب والدورات والامكانات تشكل عائقا مهما آخر.

٤. عدم وجود جهاز تخطيط ودراسة ومعلومات يحفظ التجارب، ويناقش الامكانات ويصيغ الافكار والخطط ويضعها في متناول يد القائمين على العمل العسكري في الداخل.

٥. اهمال تطوير العمل العسكري في كثير من الاحيان، لصالح العمل السياسي والهدير الاعلامي الامر الذي جعل الوضع يقف على رأسه بدلا من قدميه، كما أدى الى سحب الكثير من الطاقات الخلاقة والمبدعة لصالح العمل السياسي والجماهيري، الأكثر سهولة وأمانا وأقل تكلفة.

وعلى الرغم من ذلك فقد تمخض هذا العمل عن نجاحات عظيمة ومبدعة سواء فيما يتعلق بمجال تنفيذ وتخطيط العمليات العسكرية، أو ادخال السلاح والدوريات أو غيرها،... كما أنه عانى أيضا من الكثير من العيوب والسلبيات التي تكاد ان تكون قاتلة في بعض الاحيان.

ويمكن تلخيص جملة من المظاهر الايجابية في هذا العمل كالتالي:

- ظاهرة المبادرات الفردية، والتنظيمات المحلية.
- اعتبار السجون أكاديميات ومدارس لتخريج المناضلين، ورفع درجة كفاءتهم وتأهيلهم.
- الترابط الواضح بين الأعمال العسكرية الهامة، والانتفاضات الشعبية، أو احتياجات الظرف السياسي والمناسبات.
- ظاهرة شيوع نمط عمل عسكري محدد، ومن ثم انتشار وشيوع هذا النمط كظواهر السكاكين، والمولوتوف وحتى العمليات العسكرية.

أما المظاهر السلبية فيمكن اجمال أهمها فيما يلي:

- تشتت الامكانات والطاقات على لجان لا يربطها ببعضها، الا مستوى محدود من التنسيق والتكامل.
- ضعف التعلم من التجارب السابقة، سواء على المستوى الأمني أو التنفيذي.
- عدم وجود خطة متكاملة لمهاجمة السجون، وضباط المخابرات، وضباط الشرطة، وقتلهم واخفائهم والمساومة عليهم لاخراج معتقلين.
- عدم وجود خطة عسكرية مبكرة لمواجهة عمليات الاستيطان في بداياته أو برامج وخطط عمل في مواجهة ما يقام فعلا من مستوطنات.
- تنافس التنظيمات، ولجان العمل المختلفة على ادعاء العمليات العسكرية.
- ضعف التركيز على ابراز روح الاستشهاد في المراحل ما قبل الانتفاضة، والمقصود بذلك الشباب في الداخل، وليس العمليات الانتحارية من الخارج.
- عدم اعطاء سكان المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ الجهد الكافي من حيث العمل في صفوفهم وتنظيمهم.
- ضعف استغلال ظاهرة الأسرى المحررين، كوسيلة من وسائل نقل وتعميم الخبرات في مجال العمل العسكري وغير العسكري.
- عدم وجود جهاز معلومات مركزي يكون بتصرف الجهات المسؤولة عن العمل، وتتجمع فيه التجارب والخبرات ولاعطاء أفكار ونماذج عن العمل العسكري في الارض المحتلة، لابد من المرور والاطلاع على بعض جوانب هذا العمل، وما يواجهه من صعوبات ومشكلات، وما حققه من نجاحات ومن اهم هذه الجوانب التالي:

المراحل التي مرت بها التجربة العسكرية في الاراضي المحتلة

المقصود هنا بالمراحل، رصد التواريخ والمفاصل التي تنتقل بالثورة من سنة الى أخرى، ومن حالة الى حالة. وليس التطور الذي كان يطرأ على أساليب القتال، ومستوى ونوعية العمل، ويمكن تقسيم هذه المراحل على النحو التالي:

١. المرحلة الممتدة من بداية عام ١٩٦٥-١٩٦٧:

والمقصود هنا، تلك المرحلة الممتدة بين انطلاقة فتح في ١/١/١٩٦٥ وحتى اندلاع حرب حزيران عام ١٩٦٧ وقد تميزت هذه المرحلة بسلسلة العمليات العسكرية داخل الأراضي المحتلة، والتي استهدفت

من تجربتنا العسكرية
من تجربتنا العسكرية

الاعلان العملي عن انطلاق الثورة، ومن ثم الاستمرار في ترسيخ خط الكفاح المسلح والحرب الشعبية الذي طرحته حركة فتح.

٢. المرحلة الممتدة من عام ١٩٦٧-١٩٧٠/١٩٧١:

وتعكس هذه المرحلة مسار وشكل العمل العسكري، أثناء وجود الثورة في الأردن، وخلال سنوات تعاظمها هناك، حيث تميز العمل في تلك المرحلة بالسمات التالية:

- دخول قيادة مركزية من حركة فتح الى الاراضي المحتلة في وقت مبكر بعد حرب حزيران، وذلك للاشراف مباشرة على تاسيس وبناء القواعد الارتكازية في الداخل، وتجميع السلاح وتدريب الشباب، وبناء التنظيم، وذلك قبل ان تحكم قوات الاحتلال قبضتها على الوضع.
- دخول عدد كبير من الدوريات العسكرية الى الاراضي المحتلة، سواء بهدف الاستقرار والالتحاق بقواعد الارتكاز، أو المشاركة في عمليات التهيئة للمراحل اللاحقة، أو بهدف القيام بالعمليات العسكرية.
- الاشتباكات والمعارك الحدودية وعمليات القصف على طول الخطوط والجبهة التي شاركت فيها كافة التنظيمات وكافة القطاعات، حتى أن الكثير من القطاعات، والقواعد والفدائيين كانت تتبارى وتتسابق فيما بينها على القيام بهذه العمليات.
- الخلايا العسكرية السرية، كانت في بداياتها، كما أنها كانت قليلة في هذا الوقت.
- نشوء وتطور ظاهرة المطاردين المسلحين في جبال الخليل والتي وقف على رأسها الشهيد باجس ابو عطوان والتي امتدت حتى منتصف السبعينات، وكذلك الأمر بالنسبة للمطاردين في قطاع غزة. وقد كان الوضع في قطاع غزة افضل منه في الضفة الغربية من الناحية العسكرية، ويعود ذلك الى توفر السلاح والتدريب والخبرات للشباب في القطاع أكثر مما هو الحال بالنسبة الى الضفة الغربية. وبسبب وجود منظمة التحرير وجيش التحرير الفلسطيني ايضا. وقد عبر دايان عن ذلك حين قال نحن نحكم غزة في النهار (والمخربون) يحكمونها في الليل وكان هذا تعبيرا صادقا ومعبرا عن الحقيقة.
- لابد هنا من ذكر معركة الكرامة الخالدة كتتويج نضالي لهذه المرحلة.. وما تركته من آثار كبرى على مسار الكفاح الوطني الفلسطيني.

٣. المرحلة الممتدة من عام ١٩٧١-١٩٨٢:

وهذه مرحلة طويلة، يمكن تقسيمها الى مراحل، وقد تميز العمل خلالها بالتالي:

تراجع الوضع النضالي في الأرض المحتلة بصورة عامة، وفي قطاع غزة بشكل خاص، كنتيجة مباشرة لخروج الثورة من الاردن، وبسبب خطة (شارون - دايان) التي عملا خلالها شهورا طويلة لضرب الوضع النضالي في قطاع غزة، والتي تضمنت عمليات القتل والملاحقة وعمليات هدم البيوت، وفتح الشوارع الواسعة، ونقل السكان وتهجيرهم الى مناطق مختلفة في الضفة الغربية.

- استمرار العمليات الحدودية والدوريات المقاتلة خاصة في مرحلة منتصف السبعينات، والتي برز فيها دور قطاع الجولان، الذي كان يقوده الشهيد الحاج حسن.
- ظاهرة العمليات البحرية، والعمليات المختلفة الأشكال من الحدود اللبنانية والتي شاركت فيها مختلف فصائل وقوات الثورة العسكرية، بالاضافة الى جهاز الارض المحتلة في حركة فتح.
- بروز ظاهرة ارسال الدوريات العسكرية للاستقرار في الداخل، في النصف الثاني من مرحلة السبعينات، والتي كان أبرزها دورية الدبوية، ودورية الشهيد ابو خلدون في الضفة الغربية، ودورية الشهيد ماهر البورنو، ودورية الشهيد رفيق السالمي في قطاع غزة ودورية الشهيدة دلال المغربي.

٤. المرحلة الممتدة من عام ١٩٨٢- نهاية عام ١٩٨٤:

عانى جهاز الارض المحتلة من شبه الشلل في هذه المرحلة، مما أدى الى تراجع العمليات العسكرية كنتيجة لحرب عام ١٩٨٢، وتعبيرا عن حالة التشتت للجهاز وكوادره وأشخاصه، وفقدانه لامكاناته سواء من حيث قواعد التدريب، او السلاح أو غيره، بالاضافة الى حالة الارتباك التي كان يعاني منها الوضع في هذه المرحلة. حتى أن الأمر وصل الى مستوى عدم صرف موازنات للعمل في ذلك الوقت. وقد عانى الجهاز في حينه حالة من شبه الضياع والتفكك.

وكان اهم ما تميزت به هذه المرحلة هو عمليات خلف خطوط العدو التي نفذتها مختلف القطاعات العسكرية في جبال لبنان وجنوبه، والتي كانت تنفذ بفاعلية عالية عكست تجربة قتالية عظيمة، واصرارا فلسطينيا عاليا على التشبث بلبنان والعودة اليه. وقد كان لهذه العمليات دورها واثرها البالغ على مجريات الامور والاحداث السياسية والعسكرية التي تلت ذلك. ولكن الانشقاق الذي حصل في حركة فتح في ذلك الحين، لم يتح للمسألة أن تذهب بعيدا، فقصم ظهر هذه التجربة وهذا التوجه، كما أدى بالثورة من جديد الى الخروج من لبنان بعد حصار طرابلس ■

من تجربتنا العسكرية
من تجربتنا العسكرية

الاعلان العملي عن انطلاق الثورة، ومن ثم الاستمرار في ترسيخ خط الكفاح المسلح والحرب الشعبية الذي طرحته حركة فتح.

٢- المرحلة الممتدة من عام ١٩٦٧-١٩٧٠/١٩٧١:

وتعكس هذه المرحلة مسار وشكل العمل العسكري، أثناء وجود الثورة في الأردن، وخلال سنوات تعاظمها هناك، حيث تميز العمل في تلك المرحلة بالسمات التالية:

- دخول قيادة مركزية من حركة فتح الى الاراضي المحتلة في وقت مبكر بعد حرب حزيران، وذلك للاشراف مباشرة على تاسيس وبناء القواعد الارتكازية في الداخل، وتجميع السلاح وتدريب الشباب، وبناء التنظيم، وذلك قبل ان تحكم قوات الاحتلال قبضتها على الوضع.

- دخول عدد كبير من الدوريات العسكرية الى الاراضي المحتلة، سواء بهدف الاستقرار والالتحاق بقواعد الارتكاز، أو المشاركة في عمليات التهيئة للمراحل اللاحقة، أو بهدف القيام بالعمليات العسكرية.

- الاشتباكات والمعارك الحدودية وعمليات القصف على طول الخطوط والجبهة التي شاركت فيها كافة التنظيمات وكافة القطاعات، حتى أن الكثير من القطاعات، والقواعد والفدائيين كانت تتبارى وتتسابق فيما بينها على القيام بهذه العمليات.

- الخلايا العسكرية السرية، كانت في بداياتها، كما أنها كانت قليلة في هذا الوقت.

- نشوء وتطور ظاهرة المطاردين المسلحين في جبال الخليل والتي وقف على رأسها الشهيد باجس ابو عطوان والتي امتدت حتى منتصف السبعينات، وكذلك الأمر بالنسبة للمطاردين في قطاع غزة. وقد كان الوضع في قطاع غزة افضل منه في الضفة الغربية من الناحية العسكرية، ويعود ذلك الى توفر السلاح والتدريب والخبرات للشباب في القطاع أكثر مما هو الحال بالنسبة الى الضفة الغربية. وبسبب وجود منظمة التحرير وجيش التحرير الفلسطيني ايضا. وقد عبر دايان عن ذلك حين قال نحن نحكم غزة في النهار (والمخربون) يحكمونها في الليل وكان هذا تعبيرا صادقا ومعبرا عن الحقيقة.

- لابد هنا من ذكر معركة الكرامة الخالدة كتتويج نضالي لهذه المرحلة.. وما تركته من آثار كبرى على مسار الكفاح الوطني الفلسطيني.

٣- المرحلة الممتدة من عام ١٩٧١-١٩٨٢:

وهذه مرحلة طويلة، يمكن تقسيمها الى مراحل، وقد تميز العمل خلالها بالتالي:

تراجع الوضع النضالي في الأرض المحتلة بصورة عامة، وفي قطاع غزة بشكل خاص، كنتيجة مباشرة لخروج الثورة من الاردن، وبسبب خطة (شارون - دايان) التي عملا خلالها شهورا طويلة لضرب الوضع النضالي في قطاع غزة، والتي تضمنت عمليات القتل والملاحقة وعمليات هدم البيوت، وفتح الشوارع الواسعة، ونقل السكان وتهجيرهم الى مناطق مختلفة في الضفة الغربية.

- استمرار العمليات الحدودية والدوريات المقاتلة خاصة في مرحلة منتصف السبعينات، والتي برز فيها دور قطاع الجولان، الذي كان يقوده الشهيد الحاج حسن.

- ظاهرة العمليات البحرية، والعمليات المختلفة الأشكال من الحدود اللبنانية والتي شاركت فيها مختلف فصائل وقوات الثورة العسكرية، بالاضافة الى جهاز الارض المحتلة في حركة فتح.

- بروز ظاهرة ارسال الدوريات العسكرية للاستقرار في الداخل، في النصف الثاني من مرحلة السبعينات، والتي كان أبرزها دورية الدبوية، ودورية الشهيد ابو خلدون في الضفة الغربية، ودورية الشهيد ماهر البورنو، ودورية الشهيد رفيق السالمي في قطاع غزة ودورية الشهيدة دلال المغربي.

٤- المرحلة الممتدة من عام ١٩٨٢- نهاية عام ١٩٨٤:

عانى جهاز الارض المحتلة من شبه الشلل في هذه المرحلة، مما أدى الى تراجع العمليات العسكرية كنتيجة لحرب عام ١٩٨٢، وتعبيرا عن حالة التشتت للجهاز وكوادره وأشخاصه، وفقدانه لامكاناته سواء من حيث قواعد التدريب، او السلاح أو غيره، بالاضافة الى حالة الارتباك التي كان يعاني منها الوضع في هذه المرحلة. حتى أن الأمر وصل الى مستوى عدم صرف موازنات للعمل في ذلك الوقت. وقد عانى الجهاز في حينه حالة من شبه الضياع والتفكك.

وكان اهم ما تميزت به هذه المرحلة هو عمليات خلف خطوط العدو التي نفذتها مختلف القطاعات العسكرية في جبال لبنان وجنوبه، والتي كانت تنفذ بفاعلية عالية عكست تجربة قتالية عظيمة، واصرارا فلسطينيا عاليا على التشبث بلبنان والعودة اليه. وقد كان لهذه العمليات دورها واثرها البالغ على مجريات الامور والاحداث السياسية والعسكرية التي تلت ذلك. ولكن الانشقاق الذي حصل في حركة فتح في ذلك الحين، لم يتح للمسألة أن تذهب بعيدا، فقصم ظهر هذه التجربة وهذا التوجه، كما أدى بالثورة من جديد الى الخروج من لبنان بعد حصار طرابلس ■

تتمة رأينا

الكفاحية الجهادية ضد العدو الصهيوني، يؤكد على ضرورة توجه البنادق كل البنادق، والخناجر كل الخناجر، والحجارة كل الحجارة ضد العدو الصهيوني. وان قطرة دم واحدة تسيل في اقتتال داخلي هي لعنة، لن يغفر الله ولا الشعب، لمرتكبها جريمته.

ولقد تعزز هذا الشعار الوحدوي على أرض الصدام مع ما اطلقته روح الانتفاضة من تاكيد على مواجهة العدو الصهيوني المحتل لارضنا بكل الوسائل، في نفس الوقت الذي يخوض فيه وفدنا الفلسطيني معركته السياسية ببطولة واباء. لقد كان الخلاف واضحا بين ابناء شعبنا وبين تنظيماته. وداخل التنظيم الواحد حول المسيرة السلمية وجدول المشاركة بها. ولكن قرار المشاركة، على الرغم من الشروط المجحفة، فرض على شعبنا المزيد من الوعي الذاتي، الذي أدرك طبيعة المؤامرة الكبرى والتحدي الخطير الذي يمثله مؤتمر مدريد. لقد وضعت شروط هذا المؤتمر من قبل المخادع الكبير جيمس بيكر، وبما ينسجم مع ارادة الارهابي الصهيوني شامير. وكان واضحا ان استبعاد أي دور لمنظمة التحرير الفلسطينية يهيىء للكيان الصهيوني الاستفراد بشعبنا في الارض المحتلة، وتكريس الحكم الاداري الذاتي واستمرار الاحتلال باضفاء الشرعية عليه فلسطينيا. وكان واضحا ايضا ان اختلاف المواقف الفلسطينية حول موضوع المشاركة، سيقود الى اقتتال فلسطيني فلسطيني، من شانه ان يؤكد للعالم ان هذا الشعب الذي ينادي بالحرية والاستقلال، هو في الحقيقة غير مؤهل لذلك. وان الاحتلال هو القادر على منع الاقتتال.

لقد أدركت حركتنا طبيعة المؤامرة. فكان شعارنا منذ بداية ما يسمى مسيرة السلام (وحدة الصف للدفاع، وحده الهدف للهجوم). وكان الشعار موجها لابناء شعبنا الذين يرفضون المشاركة في مسيرة التسوية وللذين يوافقون عليها. فالضمير الفلسطيني الذي يرتبط بمحصلة فلسطين الوطن وفلسطين الشعب، يدرك ان العدو الحقيقي القابض على أعناقنا جميعا، يتمثل بجيش العدو الصهيوني المحتل. اضافة الى قطعان المستوطنين الذين يسرقون المزيد من الارض والحرية من أبناء شعبنا.

فالدفاع عن الارض وفلسطينيتها يقتضي الوحدة في مواجهة الغزاة المستوطنين. ويقتضي الوحدة في الهجوم الشجاع على جيش الاحتلال. ولقد استطاع هذا الشعار ان يجند ضمائر الاحرار ضد العدو وان يجنب الثورة والشعب من نزوات المزايدين أو المناقصين.

ولقد بلغت ذروة أسافين رابين، يوم دفع باتجاه الاقتتال بين حركتنا وحركة حماس في قطاع غزة. وقد أطلقنا شعار "الوحدة" وتركنا ضمير الجماهير حكما ونحن نتوجه بكل طاقاتنا ضد العدو الصهيوني. وقد نجحت ارادة حركتنا في تقليل الخسائر ودفع الجميع للمواجهة مع العدو الصهيوني. وها نحن نشاهد ونحن نعبر العام السادس للانتفاضة كيف أصبحت حماس في موقع الصدام مع العدو الصهيوني بشكل يساهم في استراتيجيتنا الثورية والانتفاضية.. وهذا الموقف الجهادي من حماس هو ما يجب ان نعمل على استثماره للمزيد من التلاحم القاعدي بين أبناء فتح وأبناء كل فصيل فلسطيني، مقاتل ومجابه ضد عدونا الصهيوني.

وعلينا أن نفهم أن مخطط مؤتمر مدريد لا يهدف فقط الى احداث شروخات بين أبناء شعبنا داخل الارض المحتلة، وانما الاخطر، انه يهدف الى احداث الشرخ بين أهلنا في الارض المحتلة واهلنا في الشتات. فالادارة الامريكية والكيان الصهيوني، يعتبران في مخططهما التآمري أن الفلسطينيين هم فقط سكان الاراضي المحتلة. أما الفلسطينيون في الشتات فان قضيتهم يجب أن تحل مع العرب عبر التوطين والتعويض.. ومن هنا فان مفهومنا للوحدة الوطنية الفلسطينية، لم يعد مجرد وحدة فصائل مقاومة أو اتحادات شعبية. وانما هو الوحدة الراسخة الازلية لشعبنا الفلسطيني في كل أماكن تواجده، وهو ما

تتمة رأينا

الكفاحية الجهادية ضد العدو الصهيوني، يؤكد على ضرورة توجه البنادق كل البنادق، والخناجر كل الخناجر، والحجارة كل الحجارة ضد العدو الصهيوني. وان قطرة دم واحدة تسيل في اقتتال داخلي هي لعنة، لن يغفر الله ولا الشعب، لمرتكبها جريمته.

ولقد تعزز هذا الشعار الوحدوي على أرض الصدام مع ما اطلقته روح الانتفاضة من تأكيد على مواجهة العدو الصهيوني المحتل لارضنا بكل الوسائل، في نفس الوقت الذي يخوض فيه وفدنا الفلسطيني معركته السياسية ببطولة واباء. لقد كان الخلاف واضحا بين ابناء شعبنا وبين تنظيماته. وداخل التنظيم الواحد حول المسيرة السلمية وجدول المشاركة بها. ولكن قرار المشاركة، على الرغم من الشروط المجحفة، فرض على شعبنا المزيد من الوعي الذاتي، الذي أدرك طبيعة المؤامرة الكبرى والتحدي الخطير الذي يمثله مؤتمر مدريد. لقد وضعت شروط هذا المؤتمر من قبل المخادع الكبير جيمس‌بيكر، وبما ينسجم مع ارادة الارهابي الصهيوني شامير. وكان واضحا ان استبعاد أي دور لمنظمة التحرير الفلسطينية يهيىء للكيان الصهيوني الاستفراد بشعبنا في الارض‌المحتلة، وتكريس‌الحكم الاداري الذاتي واستمرار الاحتلال باضفاء الشرعية عليه فلسطينيا. وكان واضحا ايضا ان اختلاف المواقف الفلسطينية حول موضوع المشاركة، سيقود الى اقتتال فلسطيني فلسطيني، من شأنه ان يؤكد للعالم ان هذا الشعب الذي ينادي بالحرية والاستقلال، هو في الحقيقة غير مؤهل لذلك. وان الاحتلال هو القادر على منع الاقتتال.

لقد أدركت حركتنا طبيعة المؤامرة. فكان شعارنا منذ بداية ما يسمى مسيرة السلام (وحدة الصف للدفاع، وحده الهدف للهجوم). وكان الشعار موجها لابناء شعبنا الذين يرفضون المشاركة في مسيرة التسوية وللذين يوافقون عليها. فالضمير الفلسطيني الذي يرتبط بمحصلة فلسطين الوطن وفلسطين الشعب، يدرك ان العدو الحقيقي القابض على أعناقنا جميعا، يتمثل بجيش العدو الصهيوني المحتل. اضافة الى قطعان المستوطنين الذين يسرقون المزيد من الارض والحرية من أبناء شعبنا.

فالدفاع عن الارض وفلسطينيتها يقتضي الوحدة في مواجهة الغزاة المستوطنين. ويقتضي الوحدة في الهجوم الشجاع على جيش الاحتلال. ولقد استطاع هذا الشعار ان يجند ضمائر الاحرار ضد العدو وان يجنب الثورة والشعب من نزوات المزايدين أو المناقصين.

ولقد بلغت ذروة أسافين رابين، يوم دفع باتجاه الاقتتال بين حركتنا وحركة حماس في قطاع غزة. وقد أطلقنا شعار "الوحدة" وتركنا ضمير الجماهير حكما ونحن نتوجه بكل طاقاتنا ضد العدو الصهيوني. وقد نجحت ارادة حركتنا في تقليل الخسائر ودفع الجميع للمواجهة مع العدو الصهيوني. وها نحن نشاهد ونحن نعبر العام السادس للانتفاضة كيف أصبحت حماس في موقع الصدام مع العدو الصهيوني بشكل يساهم في استراتيجيتنا الثورية والانتفاضية.. وهذا الموقف الجهادي من حماس هو ما يجب ان نعمل على استثماره للمزيد من التلاحم القاعدي بين أبناء فتح وأبناء كل فصيل فلسطيني، مقاتل ومجابه ضد عدونا الصهيوني.

وعلينا أن نفهم أن مخطط مؤتمر مدريد لا يهدف فقط الى احداث شروخات بين أبناء شعبنا داخل الارض المحتلة، وانما الاخطر، انه يهدف الى احداث الشرخ بين أهلنا في الارض المحتلة واهلنا في الشتات. فالادارة الامريكية والكيان الصهيوني، يعتبران في مخططهما التآمري أن الفلسطينيين هم فقط سكان الاراضي المحتلة. أما الفلسطينيون في الشتات فان قضيتهم يجب أن تحل مع العرب عبر التوطين والتعويض.. ومن هنا فان مفهومنا للوحدة الوطنية الفلسطينية، لم يعد مجرد وحدة فصائل مقاومة أو اتحادات شعبية. وانما هو الوحدة الراسخة الازلية لشعبنا الفلسطيني في كل أماكن تواجده، وهو ما

تعبر عنه منظمة التحرير الفلسطينية، بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، والوطن المعنوي لهذا الشعب، والذي يشكل عنوان الكيانية الفلسطينية المستقلة، وصون حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة وغير القابلة للتصرف بما فيها حقه في العودة و تقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

لقد صمدت حركتنا وثورتنا ومنظمتنا في وجه مؤتمر مدريد ومخططات بيكر - شامير. وهي على وشك أن تدخل مرحلة جديدة مع ادارة امريكية جديدة. وكنا نعتقد أن صدمة لابد أن توجه للادارة الامريكية بعدم المشاركة الفلسطينية في الجولة الثامنة، تحت شعار طلب تاجيل الدورة الى ما بعد استلام ادارة كلينتون المسؤوليات في البيت الابيض. كما أشرنا الى ضرورة العمل على عقد مؤتمر مدريد من جديد، بهدف تجاوز الشروط المجحفة الموروثة من مخلفات شامير - بيكر. والعمل على وضع شروط تؤكد الدور الواضح المباشر لمنظمة التحرير الفلسطينية ومشاركتها في مسيرة التسوية، بحيث يعاد النظر في تشكيل الوفد، ليمثل جميع شعبنا في الداخل والخارج بما فيها القدس. ان وضع الامور في نصابها يقتضي الدفع باتجاه أن يتحول مؤتمر مدريد الى مؤتمر دولي بالمواصفات التي حددتها قرارات مجلسنا الوطني، الذي تلعب فيها الامم المتحدة دورا هاما، باعتبار أن الاساس، الذي يقوم عليه المؤتمر الدولي، هو قرارات الشرعية الدولية. صحيح ان امريكا لا تزال تهيمن على قرارات الامم المتحدة بشكل أو بآخر. ولكن توسيع مجالات المشاركة من دول مجلس الامن دائمة العضوية. وفي مرحلة يتشكل فيها النظام العالمي الجديد، سيكون للامم المتحدة دورها المباشر في صياغة شكل النظام العالمي الامني الجديد. وهو ما يتطلب توازنا دوليا بين النظام العالمي الاقتصادي الجديد، الذي تلعب فيه منطقتنا دورا هاما بحكم موقعها وما تحتويه أرضها من مادة حيوية، هي النفط الذي يشكل عصب الحياة الاقتصادية في هذا العصر.

لقد استطاعت المنظمة أن تجتاز أخطر المنعطفات في الممر الاجباري الموحش. واستطاعت بقرارها الاخير بعدم المشاركة في الجولة الثامنة بوفدها المتكامل من ان تحدث بعض الصدمة. بعدما كان تقليص الوفد يعطي مدلول اللقاء غير الرسمي، وان كانت المقاطعة الكاملة لتلك الجولة، ستعطي صدمة أكبر واكثر تاثيرا، بما يساعد على التعامل مع المنظمة بجدية اكبر.

ان محصلة المتغيرات الدولية تساعد في تعزيز مواقع منظمة التحرير الفلسطينية في العالم، بما يضمن دورها الفاعل في الساحة الدولية. فمنظمة التحرير الفلسطينية وحركتنا بكل ما تمثله من دور طليعي في النضال الفلسطيني والعربي، في استطاعتهما تعزيز هذا الدور الهام للقضية الفلسطينية. فهذه القضية التي كانت مصدر توتر دائم خلال مراحل الحرب الباردة، يمكن أن تلعب دورا هاما في تحقيق الاستقرار العالمي، في حالة وصول الشعب الفلسطيني الى تحقيق أحلامه المرحلية المطروحة على جدول اعمال الامم المتحدة. وفي الوقت نفسه، فان هذه القضية قادرة بفعل ديناميكية حركتها الفتحوية، ان تشكل الصداع المزمن للاستقرار. وهو ما يتعارض بشكل واضح مع مصالح واهداف الولايات المتحدة. فالشعب الفلسطيني الذي كتب عليه أن يصارع الحركة الصهيونية خلال القرن العشرين باكمله، لن يسلم الاجيال القادمة من أبناء شعب مكافح مجاهد عظيم، لحظة استسلام تحت شعار الاستقرار والاستكانة للادارة الامريكية، والاذعان للعصر الصهيوني البغيض. ان ارادة شعب فلسطين، ارادة القوم الجبارين، هي التي تقرر درجة الاستقرار في منطقة الشرق الاوسط. وهي القادرة على التصعيد الشامل، بكل انواع التصدي والكفاح، في حال تجاهل الحقوق الثابتة، غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني. وهي القادرة، ايضا، على التفاعل الكامل مع ارادة شعوب المنطقة، ومع الامة العربية، في فرض حالة السلام الفلسطيني والسلام العربي. سلام القدس، سلام الشجعان، الذين استطاعوا عبر التاريخ، ان يصهروا في حضارة الامة العربية والاسلامية كل العابرين من الغزاة. وان يحافظوا على التراث الانساني العريق لهذه المنطقة، منطقة اولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، التي بارك الله حولها، بارك فلسطين كلها، من النهر الى البحر، ومن البحر الى النهر.

وانها لثورة حتى النصر



الصفحة الأخيرة

الانتفاضة في عز الصبا

اهجر الغيم الى الرمل.. وربع ربع قلب يكفي.. ربع قلب يا ابن الريح خير من روح دون قلب.. اهجر الغيم، وكن بربع ربع قلب، ولك الحق بكوفية في المساء تدفء بها جنون ربع القلب..

(٢)

لا زال الجسد جسدا، وتشهد غزة على قوة الحياة النابضة في الاعماق.

لا زالت الروح نابضة، وتشهد الضفة سخاء الموج المتلاطم في احشاء القرى والمدن التي تبني عصرها..

لا زالت الروح هي الروح، وتمد الانتفاضة أقدامها الراسخة في عتبات العام الجديد، عام سادس.. هل تسمع، وهل تذكر كيف راهنت على أيام وفي الاكثر اسبوعان.. واليوم تدخل قدم الطفل الفلسطيني أعتاب السنة السادسة من عمر الحجر وتضم الام جسد وليدها الشهيد.. وبدل الدمعة تسكن العين اسئلة من نوع خاص، يفهمها ما بقي من الاولاد، الذين يغادرون المشهد الى حجارة اخرى.. وماذا تقول الام في بلدي لحظة وصول الخبر، الغيمة على الغيمة مطر، والدمعة على الدمعة تكفكفها وتترك للباقيات صرامة نظرة على طريق لا بد أن يمشى..

لا زال الجسد جسدا، والرصاص يؤنس ليل يافا.. وتستظل جنين غيم زيتونة تضيء لحظة المواجهة.. ويتسع المخيم على المدى يرى، ونحن ماذا نرى؟ يرى المخيم حزمة شعر وضوء تنبعث كالحكايا الاسطورة من جسد الشهيد الذي يعرف أن دمه صعودا.. وان مشواره الحكاية ولا شيئا اخر.. وان الغزاة غزاة لن يكفوا عن الغزو الا اذا صار النبض قنبلة.

لا زال الجسد جسدا وتشهد غزة على قوة الحياة النابضة في الاعماق.

(٣)

سنة أخرى، والانتفاضة في عز الصبا، ويصير الصبا اكثر نضارة اذا كانت كفك في كفي يا أبن امي.. اذا سرنا المشوار معا، احمي ظهرك، وتحمي بدمك كفي.. نتناوب حراسة ضوء الشمس.. ونحرس القمر، دمك دمي، فلا تسفك.. ان فعلت، وحق الكعبة انه دمك.. ونترك الذئب يسرق حشاشة القلب..

(٤)

سنة أخرى من الانتفاضة، وتقترب الفتح من عيدها الثامن والعشرين، ويتناوب السؤال عن الانسان، قيمة الحياة، وقيمة البناء، وقيمة النضال.. الانسان الذي اطلق.. الانسان الذي رجم، الانسان الذي اطلق دمه عمرا للارض وحياة للوطن، الانسان الذي صنع مشاوير الكرامة.. الانسان الذي بنى وزرع، قاتل وواجه، وتحمل في سنين الذكرى، في لحظات الذكرى، يحضر الانسان الفلسطيني.. الاب، الام الاخت الرجل المقاتل، الشبل الزهرة، الانسان في امتداده.. ونذكر كل الوجوه العزيزة التي اعطت حتى النبض الاخير، واولئك الذين لا زالوا على العهد، سجنا ومواصلة..

القوة في حساب الثورة تكمن في معادلة احترام عطاء الانسان.. في الحفاظ على الانسان وروحه المبدعة، على حقه في المشوار وحقه في المواصلة حتى النصر..

الى كل الذين أعطوا الوطن، شيئا.. والى اولئك الذين اعطوه كل شيء.. سيظل الانسان في بلادي جمر الحقيقة وحامل الحقيقة حتى النصر الكبير..

- الاتصالات والمراسلات -

البريد الخاص - 1080 ص . ب . 18 تونس - الجمهورية التونسية - فاكسميل : 767599